المتغيرات المجتمعية وانعكاساتها على مؤسسات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية" دراسة تحليلية"

محمد صالح حسن البطري
كلية التربية-جامعة صعدة
الكلية التخصصية الحديثة للعلوم الطبية والتقنية- الجمهورية اليمنية.
E: moalbatry@gmail.com
DOI: https://doi.org/10.56807/buj.v4i03.323

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع مؤسسات التعليم العالي في اليمن، ورصد المتغيرات المجتمعية عالمية ومحلية في بعدها السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، وتحليل انعكاساتها على مؤسسات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية ومتطلبات مواجهتها، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من واقع الوثائق والدراسات والرؤى والكتابات ذات الصلة، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات أكدت في مجملها على قوة تأثير وانعكاسات المتغيرات المجتمعية بشقيها العالمي والمحلي؛ سياسيا، واقتصاديا، وثقافيا، واجتماعيا على مؤسسات التعليم العالي في اليمن، وقوة التحديات التي فرضتها على تلك المؤسسات، ما جعلها عاجزة عن مواكبة متطلبات العملية التربوية والتعليمة، وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أكدت على ضرورة قيام الدولة اليمنية والجهات المعنية بالتعليم العالي وبمشاركة ومساعدة القطاع الخاص بدعم ومساندة الجامعات بما يضمن تحديث منظومتها لتواكب متطلبات العصر واحتياجات المجتمع وسوق العمل المحلية والدولية، وإيجاد خريج مسلح بالمعارف والمهارات قادراً على التعامل مع تقنيات العصر، وانتهت الدراسة بوضع عدد من المقترحات البحثية.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات التعليم العالي – المتغيرات-المتغيرات المجتمعية.

Abstract

The study aimed to identify the reality of higher education institutions in Yemen, monitor global and local societal changes in their political, economic, cultural and social dimension, and analyze their implications for higher education institutions in the Republic of Yemen. It also deals with the requirements to confront them, using the descriptive analytical approach based on the reality of documents, studies, visions and relevant writings. The purpose is to support the axis of mechanisms and requirements to face societal changes. The impact and repercussions of societal changes, both global and local; politically, economically, culturally, and socially on the institutions of higher education in Yemen, and the strength of the challenges imposed on those institutions, gave made it hard to keep pace with the requirements of the educational process and teaching. The study concluded with a number of recommendations that stressed in general the need for the establishment of the Yemeni state and the authorities concerned with higher education while focusing on the participation and assistance of the private sector and the support of universities, to ensure the modernization of its system to keep pace with the requirements of the times and the needs of society and the local and international labor market. It also sought to prepare graduate students armed with Knowledge and skills and able to deal with modern technology. The study ended with the development of a number of research proposals.

Keywords: *institutions of higher education - variables - societal variables.*

المقدمة:

شهد العالم في العقود الأخيرة من القرن العشرين ولازال يشهد عدد من المتغيرات الأساسية التي طالت مختلف جوانب الحياة المعاصرة على اختلاف تكويناتها ومستويات تقدمها، ولقد أثرت تلك المتغيرات على أسلوب الحياة ونسق العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية لدى سائر المجتمعات(المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،2021،5)، ولقد لعبت المتغيرات العالمية بتجلياتها وأدواتها المتعدد في بعدها النظري افاق رحبة للتقارب بين الثقافات والتعايش بين الشعوب، إلا أن نزعة الهيمنة السياسية والاقتصادية لدى الدول الكبرى، ومحاولاتها فرض نماذجها؛ افرزت العديد من السلبيات، ما خلق نوع من النزاعات والانقسامات بين مختلف شعوب العالم، وما الصدام المحتدم اليوم بين من يملكون ومن لا يملكون إلا نوع سلبيات ومثالب ما سمي بالنظام العالمي الجديد(قدوة، 143،2020).

وقد القت المتغيرات العالمية بضلالها على الواقع المحلى اليمني، ولامست مختلف المجالات والابعاد المجتمعية السياسية ولاقتصادية والثقافية والاجتماعية، إذا أدت إلى تغيرات سياسية طرأت على طبيعة نظم الحكم وتوجهاته في مرحلتي ما قبل وبعد الوحدة اليمنية عام 1990، وكذا تغير في طبيعة النظام الاقتصادي، وما رافقهما من حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي نتيجة للمكايدات والمماحكات بين المكونات والتنظيمات السياسية اليمنية، والتي عكست نفسها على بقية الاتساق المجتمعية الأخرى الثقافية والاجتماعية. كما زادت الأوضاع سوءاً عندما تحول الخلافات إلى نزاع مسلح وما نجم عنها من إحداث أضرار وإصابات بالغة في الأرواح، ونزوح داخلي وهجرة قصرية، وتدمير البنية التحتية وتوقف تقديم الخدمات لكافة قطاعات الدولة (منظمة لعمل الدولية،2016، 8،6).

ورغم التحسن النسبي الذي طرأ على قطاع التعليم العالي ومؤسساته في العقود القليلة المنصرمة لاسيما على المستوى الكمي، إلا أن الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة والغير مستقرة كان لها انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة حيث أدت إلى إضعاف مؤسسات التعليم العالي وشوه صورتها، وجعلها عرضة للتوقف لفترة زمنية نتيجة للصراعات وما رافها من تدمير لبنيتها التحتية ونزوح لمنسوبيها، وحتى في الحالات التي تواصل السلطات التمويل رغم الصراع تصبح هذه المؤسسات معزولة عن العالم الخارجي بشكل متزايد. ولعل أكثر انعكاسات الحرب خطورة هي إثارة الدوافع المناطقية، التي تجعل التعليم يسير في اتجاه الحفاظ على التجانس على أسس طائفية؛ ما يؤدى إلى زيادة الفجوة في التماسك الاجتماعي، ويجعل الجامعات أشبه بقاعات أكاديمية مفصولة بهويات محددة، بدلًا من نظام وطني قادر على بناء العلاقات الاجتماعية وتماسكها (بركات وميلتون،2015، 4-6).

ولهذا فإن قطاع التعليم العالي مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى بتحديث منظومة مؤسساته من مدخلات وعمليات ومخرجات بحكم موقع ومكانة الجامعة في المجتمع، بما يتناسب مع متطلبات متغيرات العصر المتسارعة في أبعادها المجتمعية المتعددة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، باعتبار التعليم الجامعي مجالاً خصبًا ومنبعًا غزيراً لرفد المجتمعات العصرية بالكوادر المؤهلة في مختلف مجالات الحياة (القواسمة؛ والبلوى، 2015، 11-12). ولكي تحقق مؤسسات التعليم العالي وظائفها التعليمية والبحثية والمعلوماتية في القرن الواحد والعشرين وتلبيتها بنجاح، عليها أن تكون قادرة على الاستجابة بفعالية لحاجات التعليم والتدريب المتغيرة وتكثيفها بما يلائم المتغيرات التي طرأت على التعليم العالي وتبني أساليب وصيغ من النظم الوظائفية تتسم بقدر أكبر من المعرفة. ومن هنا جاءت فكرة الدراسة الحالية لرصد واقع التعليم العالي في اليمن والوقوف أهم المتغيرات المجتمعية بشقيها العالمي والمحلي ودرجة تأثيرها وانعكاساها على مؤسسات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، وما فرضته تلك الانعكاسات من تحديات تتطلب عدد من التدابير والآليات لمواجهتها.

مشكلة الدراسة:

شهد المجتمع اليميني العديد من التحولات المجتمعية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، بفعل تداعيات متغيرات عالمية في شتى المجالات تمثلت في العولمة وثورة المعلومات ولاتصالات وتقنيات العصر، لاسيما بعد الوحدة اليمنية 1990، وكان ولا زال لهذه التحولات انعكاساتها وتأثيرها على مختلف مجالات الحياة في اليمن بما في ذلك قطاع التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة، ورغم التوسع النسبي في قطاع التعليم العالي من بعد الوحدة 1990، إلا انه توسع في الكم على حساب الكيف والنوعية، وكان عرضة للتقلبات المجتمعية بشقيها العالمي والمحلى وتداعياتها السياسية ولاقتصادية والثقافية والاجتماعية سلبًا وإيجابًا بحسب العيديد من الدراسات كدراسة الصبري (2021) ودراسة عرفاوي(2020)، في تأكيدهما على تأثير ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في استحداث نظم جديد في التعليم، وتأثير التحولات السياسية على نظم التعليم، وكذا دراسة الموشكي ومحي الدين(2020) في تأكيدها على أن النزاع المسلح في اليمن أحدثت تداعيات اقتصادية سلبية على منظومة التعليم في اليمن، مما يتطلب إعادة النظر في واقع التعليم العالي باليمن بما يتواكب مع متغيرات العصر بشقيها المحلى والعالمي ويجعله أكثر قدرة على المسايرة لإيجابيات العصر وتقنياتها والعمل على تجاوز السلبيات التي اثرت سلباً على

التعليم من خلال تجاوز المشكلات التعليمية وإيجاد البدائل الممكنة التي تمكن من تحسين وتطوير منظومة التعليم العالي بمختلف مكوناته وعناصره. وفي ضوء ما سبق، يمكن بلورة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: **ما المتغيرات المجتمعية التي يمر بها المجتمع اليمني وما انعكاساتها على مؤسسات التعليم العالي؟**

ويتفرع من السؤال الرئيس عدة تساؤلات فرعية وهي على النحو الآتي:

1. ما واقع التعليم العالي في الجمهورية اليمنية من حيث: (النشأة والتطور، الأهداف، السياسات، التمويل، المشكلات)؟
2. ما أهم المتغيرات المجتمعية التي يمر بها المجتمع اليمني في بعدها العالمي والمحلي؟
3. ما أهم انعكاسات المتغيرات المجتمعية على التعليم العالي في اليمن؟
4. ما التدابير والمتطلبات المقترحة لمواجهة المتغيرات المجتمعية وانعكاساتها على مؤسسات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى الآتي:

1. الوقوف على واقع التعليم العالي في اليمن من حيث نشأته وتطوره وأهدافه وتمويله ومشكلاته.
2. التعرف على المتغيرات المجتمعية التي يمر بها المجتمع اليمني؟
3. الوقوف على انعكاسات المتغيرات المجتمعية على التعليم العالي وتحليلها.
4. وضع عدد من التدابير والمتطلبات المقترحة لمواجهة المتغيرات المجتمعية وانعكاساتها على التعليم العالي في الجمهورية اليمنية.

أهمية الدراسة:

تبرز **الأهمية النظرية** للدراسة من أهمية المرحلة التعليمية التي يتناولها وعلاقاتها بالمتغيرات المجتمعية وانعكاساتها على عناصر ومكونات نظام التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، كما تكتسب الدراسة اهميتها في كونها تعد من الدراسات الأولى التي استشعرت طبيعة المتغيرات المجتمعية العالمية والمحلية في بعدها السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي التي يمر بها المجتمع اليمني وتأثير وانعكاسات ذلك على مؤسسات التعليم العالي.

كما تنبع **الأهمية التطبيقية** للدراسة في كونها قد تفيد الجهات المعنية بالتعليم العالي في التعاطي مع متغيرات العصر المجتمعية وتأثيراتها، وما يمكن عمله لمواكبتها من خلال تعليم نوعي يستجيب للتحولات المختلفة، وقد تفيد هذه الدراسة صناع القرار في إعادة رسم السياسة العامة بما يراعى متطلبات العصر وتحولاته المختلفة، ويمكن لهذه الدراسة ايضا أن ترفد المكتبة العلمية بدراسة علمية جديدة تتناول بالتحليل مؤسسات التعليم اليمني في إطار علاقتها بالمتغيرات المجتمعية عالمية ومحلية، وقد تفتح المقترحات البحثية الوارد فيه أمام باحثين أخرين لمزيد من الإسهام في معالجة قضايا التعليم العالي في ضوء المتغيرات المجتمعية.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة في حديها الموضوعي والمكاني على دراسة وتحليل المتغيرات المجتمعية وانعكاساتها على مؤسسات التعليم العالي في اليمن، ووفقا للحد الزماني تم تنفيذها خلال الفترة 2022/3 وحتى2022/12.

مصطلحات الدراسة:

مؤسسات التعليم العالي: بحسب قانون التعليم العالي عرفت المؤسسة بانها: "كل شخصية اعتبارية تقدم برامج دراسية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، والتعليم العالي: بأنه" كل دراسة أكاديمية في مؤسسة تعليم عالي معترف بها لا تقل مدتها عن سنتين دراسيتين كاملتين أو أربعة فصول دراسية متتالية بعد الحصول على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها"(قانون التعليم العالي،2010، المادة2).

ويعرف الباحث مؤسسات التعليم العالي إجرائيا بانها: كل مؤسسة أكاديمية تقدم برامج في مجال التعليم العالي والبحث العلمي حكومية أو أهلية أو خاصة تمنح درجة الدبلوم والبكالوريوس والماجستير والدكتوراه، وانشئت بموجب القوانين النافذة.

المتغيرات: هي عبارة عن "مشاهدات يمكن أن تأخذ قيما كمية أو نوعية وأن هذه المفاهيم متغيرة وليست ثابت، والتغير: ويعني الاختلاف ما بين الحالة الجديدة والحالة القديمة أو اختلاف الشيء عما كان عليه خلال فترة محددة من الزمن"(طبال، 2012، 408).

المتغيرات المجتمعية: يعرفها الباحث إجرائيًا بأنها: "مجموعة من الخصائص والتحولات والتغيرات التي يمر بها المجتمع اليمني وتؤثر به ويتأثر بها سواء في بعدها العالمي أو المحلي وترتبط في مجموعها بالعديد من المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والديمغرافية، والنزاع المسلح، ولها انعكاساتها على مؤسسات التعليم العالي في اليمن.

منهج الدراسة وخطواتها.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، نظرا لملاءمته لطبيعة الدراسة الحالية، وأهدافها، حيث يهتم هذا المنهج بوصف وتفسير وتحليل الظاهرة محل الدراسة ممثلة في المتغيرات المجتمعية بشقيها العالمي والمحلي وانعكاساتها على مؤسسات التعليم العالي في اليمن، كما جاءت في الوثائق الرسمية والتقارير والكتابات والرؤى والمقالات العلمية الموثقة والمنشورة ذات الصلة بموضوع الدراسة. وبناءً على

ذلك فإن الدراسة تسير بعد المقدمة والإطار المنهجي وفق الخطوات والمحاور الأتية:

- تشخيص ورصد واقع التعليم العالي في اليمن.
- الوقوف على أهم المتغيرات المجتمعية التي يمر بها المجتمع اليمني في بعدها العالمي والمحلي.
- رصد وتحليل لأهم انعكاسات المتغيرات المجتمعية على مؤسسات التعليم العالي في اليمن.
- تحديد آليات ومتطلبات التصدي والمواجهة للمتغيرات وانعكاساتها على مؤسسات التعليم العالي.
- وصولاً إلى الاستنتاجات والتوصيات.

الدراسات السابقة:

تم تناولها من الأحدث إلى الأقدم في مجموعتها على مختلف المستويات المحلية، والعربية، والأجنبية على النحو الآتي:

على المستوى المحلي دراسة دراسة الموشكي؛ ومحي الدين (2020) التي هدفت إلى التحقق من أهمية وتأثير التداعيات الاقتصادية للنزاع المسلح على جودة خريجي التدريب المهني والتقني، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة لجمع المعلومات وجهت لعينة تم اختيارها بطريقة احتمالية بسيطة تكونت من(615) مستجيب، منهم (352) ذكر، و(263) انثى، موزعين من حيث العمل (60) معلمًا، و(66) موظفًا، و(489)طالبًا، واعتمدت الدراسة النوعية على ثلاث مقابلات من ثلاث مجموعات تركيز من الأكاديميين والإداريين المرتبطين (TEVT)، بما في ذلك(15) أكاديميًا وإداريًا. وخلصت نتائج الدراسة إلى أن النزاعات المسلحة احدثت تداعيات اقتصادية سلبية اثرت بشكل مباشر على (TEVT) بنسبة 66% بحسب نتائج تحليل بيانات عينة الاستبانة، كما أكدت المجموعات التي تمت مقابلتها إلى أن التداعيات الاقتصادية للنزاع المسلح اثرت في صعوبة الحياة الذي بدوره اثر على القدرات الذهبة لدى الشباب، والتشتت الفكري لكافة الكوادر البشرية في مختلف المرافق التعليمية، وارتفاع نسبة تسرب الطلبة بحثًا عن سبل العيش؛ وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات.

وعلى المستوى العربي؛ كدراسة دراسة الصبر(2021) التي هدفت إلى دراسة التعليم عن بعد والاقتصاد المعرفي كنموذج للمتغيرات المجتمعية المعاصرة في ظل الأزمات. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح المتغيرات المجتمعية المعاصرة ومنها الثورة التكنولوجية المعلوماتية، وتأثير ذلك عن التعليم عن بعد، ومكونات الاقتصاد المعرفي، ومدى تأثير ذلك على المجتمع، وقد خلصت الدراسة نتائج عديدة مرتبطة بالمعلم والطالب، وتقديم جملة من التوصيات.

وأجرى عرفاوي (2020) دراسة هدف إلى معرفة تأثير التحولات السياسية الكبرى على السياسات التربوية والتعليمية في تونس، مستخدمة في ذلك المنهج التاريخي والمنهج الوصفي، وتوصلت إلى أن التحولات السياسية في تونس عكست نفسها على نظم التعليم وتوجهاته ومحكوما بعوامل سياسية وايدولوجية مع التسليم بالقفزة النوعية للتعليم آبان دولة الاستقلال، إلا أن الحزب الواحد فرض رقابة على العقول وحد من الحريات، في مقابل التشيع على الولاء والطاعة، وتوظيف الدعاية السياسية في البرامج التعليمية، كما أن الحال لم يتغير بعد ثورة يناير 2011 بالدرجة المثلى والمأمولة من الأطياف السياسية المنتخبة من قبل الشعب وظلت النظم التعليمية مسوسة بعامل الأيدولوجيات.

وقام سالم(2020) بدراسة هدفت إلى التعرف على أهم المتغيرات المجتمعية التي تواجه المجتمع الليبي ومدى انعكاسها على رياض الأطفال، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي، وقد توصل إلى مجموعة من النتائج تمحورت حول اهمية وجود نظام تربوي يقوم على رؤية مستقبلية بالمؤسسات التعليمية والقدرة على مواجهة كافة المتغيرات المجتمعية على الطفل والمجتمع الليبي، واثر المتغيرات وانعكاساتها على سلوكيات وأفعال أطفال الروضة وعلى نمط تفكيرهم، وضروه الابتعاد عن الأساليب التقليدية وإتباع أساليب جديدة للتعلم، مع المحافظة على الهوية العربية الإسلامية والخصوصية الثقافية للمجتمع الليبي في ظل تلك المتغيرات وتداعياتها.

كما أجراء بنى عيسى(2019) دراسة هدفت إلى تسليط الضوء على مفهوم العولمة، ودورها في التعليم العالي، وقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها، وتوصلت الدراسة إلى أن العولمة حركة ديناميكية ومضمون تركيبي يشتمل على ابعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وتكنولوجية، وأخرى معلوماتية، واتصالات إعلامية، وأن للعولمة دور وتأثير على مختلف عناصر منظومة التعليم العالي ولا يمكنه أن يبقى في معزل عن العولمة والمعلوماتية، وخلصت الدراسة بمجموعة من التوصيات.

وقاما لاشين؛ والخنبشية(2017) بدراسة هدفت إلى تناول المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على النظم التعليمية في سلطنة عمان، ولتحقيق ذلك الهدف استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن تكلفة الطالب العماني في تزايد مستمر، وأن التكلفة تختلف باختلاف ونوعية التعليم ومستوياته، وباختلاف المناطق حضرية كانت أم ريفية، كما أن بقية المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لها تأثير مباشر على النظم التعليمية في سلطنة عمان.

وقام عباس(2014) بدراسة هدفت إلى تأثير التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقيمية والمعلوماتية والسياسية باعتبارها تغيرات لتقييم العملية التعليمية وجودتها،

من خلال مقارنة التقديرات الواقعية والتقديرات المرغوب بها، وأن هذه المؤشرات يمكن توظيفها في الحكم على جودة مؤسسات التعليم بهدف تحسينه وتجويده وتطويره، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة وضع هذه المعايير موضع التطبيق الفعلي للاستفادة منها في تقويم جودة المؤسسات التعليمية العراقية.

وعلى مستوى الدراسات الأجنبية؛ كدراسة Kallsoom Zeema(2020),): الذ قام بدراسة هدفت إلى التعرف على معرفة أعضاء هيئة التدريس تجاه تأثير العولمة على التعليم الجامعي في جامعات (HEC) في منطقة لاهور في ثلاثة تخصصات في باكستان، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، بأسلوب المسح والاستبانة كأداة لجمع المعلومات موجهة لعينة قوامها(200) عضو تم اختيارهم بطريقة عشوائية، واستخدمت الدراسة الحزم الإحصائية spss،واظهرت نتائج الدراسة أن العولمة لها تأثيرات إيجابية وسلبية على التعليم الجامعي وأن معظم أعضاء هيئة التدريس يظهرون موقف إيجابي تجاه العولمة.

كما أجريا (Patrike& Smith, 2015, 156): دراسة هدفت إلى التأكيد على نطاق التبادل الدولى للطلاب والباحثين، مما يزيد من احتياجات سوق العمل من هؤلاء الطلاب ومحاولة استثمارهم لبناء مجتمع المعرفة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، ولاستبانة كأداة لجمع البيانات موجهة لعينة عشوائية من الطلاب في داخل بعض الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية وصل عددهم(243)، وخلصت إلى عدد من النتائج أكد فيها على ضرورة تكوين صداقات علمية وبحثية من خلال برامج التربية الدولية، والتعرف على بعض الأساليب التي تساعد الجامعات الأمريكية في تحقيق التربية الدولية بما يمكنها من إقامة علاقات ومنح تعليمية مع غالبية الجامعات في العالم، واستكشاف أفضل للممارسات في تحقيق التربية الدولية داخل الجامعات.

وفي ضوء العرض السابق للدراسات؛ يمكن القول أن جميع الدراسات السابقة تتماثل إلى حد ما مع الدراسة الحالية، لاسيما في المنهجية المستخدمة حيث اعتمدت جميها على المنهج الوصفي بأسلوب فلسفي نظر وهو ما سارت عليه الدراسة الحالية باستثناء دراسة الموشكي (2020)، ودراسة **Kallsoom ,Zeema(2020)**اللاتي كانتا وصفية ميدانية، وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في كونها تناولت جميع المتغيرات المجتمعية في بعدها العالمي والمحلي وانعكاساتها على التعليم لعالي، فيما ركزت معظم الدراسات على بعض المجالات والمتغيرات وأغفال أخرى رغم اهميتها، عدا دراسة عباس(2014)، كما تختلف الدراسة الحالية عن سابقاتها مكاناً وزماناً، وقد استفادت الدراسة الحالية من سابقاتها من زوايا متعددة سواء ما يتعلق منها بالمنهجية المستخدمة، أو في تناولها للمتغيرات المجتمعية وما توصلت إليها من نتائج وتوصيات.

المحور الأول: وقع التعليم العالي في اليمن:

وهذا المحور معني بالإجابة على السؤال الأول ونصه: **ما واقع التعليم العالي في الجمهورية اليمنية من حيث: (النشأة والتطور، الأهداف، السياسات، التمويل، المشكلات)؟**

النشأة والتطور:

تعود البدايات الأولى للتعليم العالي في اليمن بشماله وجنوبه إلى مطلع سبعينيات القرن الماضي عندما تأسست أول جامعتين على مستوى اليمن وهي جامعتي صنعاء وعدن، وعكست أهداف الجامعتين ومستوى المناهج ونظام الإدارة الجامعية فلسفة السلطة في الشطرين سابقاً. وبعد تحقيق الوحدة عام 1990 ظهرت الجامعات الخاصة عام 1992 بإنشاء الكلية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا التي تطورت لاحقًا لتصبح جامعة العلوم والتكنولوجيا، تم تأسيس وزارة التعليم العالي والبحث العملي لتتولى الإشراف والمتابعة والرقابة على مؤسسات التعليم الجامعي، إلا انه تم إلغائها عام 1993 واسندت مهامها إلى وزارة التربية والتعليم، ثم تم إعادة إنشائها عام2001(وزارة التعليم العالي. 2014. 15).

كما توحدت الرؤى والمواقف وفقاً للتشريعات التجديدية بموجب قانون التربية والتعليم رقم(45) لسنة 1992، وقانون الجامعات اليمنية رقم(18) لسنة 1995 وتعديلاته، الذي بموجبه تم انهى التشطير القانوني في أهداف وفلسفة واسس المناهج والتنظيم الأكاديمي والإداري في حياة التعليم الجامعي باليمن، كما تم استكمال المنظومة التشريعية بإصدار اللائحة التنظيمية لوزارة التعليم العالي عام 2004، وقانون البعثات رقم (19) لسنة 2003، وقانون الجامعات الأهلية رقم(13) لسنة2005، وكذا قانون التعليم العليم العالي(13)لسنة 2010، وإنشاء مجلس الإعتماد الأكاديمي وضمان الجودة عام 2009.(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2010، 7

وبمرور السنوات تم التوسع في عدد الجامعات والكليات، حيث شهدت الثلاثون سنة التالية لقيام الوحدة اليمنية في عام 1990 طفرة كبيرة في التعليم الجامعي، إذ تم افتتاح العديد من الجامعات والكليات والأقسام العلمية في قطاع التعليم التابع للدولة، كما تم فتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في التعليم العالي، وبلغ إجمالي الجامعات اليمنية(63) جامعة منها (16) جامعة حكومية، (47) جامعة أهلية، حوالي (48%) منها في العاصمة صنعاء (الخطيب، خليل؛ والخطيب، ياسر،2021، 69). كما زاد عدد الطلاب في الجامعات الحكومية من(39,990) عام 1990/ 1991، إلى(253.538) طالب وطالبة عام 2019 منهم (75.776) طالب وطالبة في الجامعات الأهلية. كما ارتفع عدد اعضاء هيئة التدريس ومساعديهم من(1,215) منهم (476) من غير اليمنيين عام

1992/ 1993، إلى (7362) عام 2019 (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2019،350)، إلا أن اللافت للنظر تراجع مؤشرات أعداد الطلبة واعضاء هيئة التدريس مقارنة بما كان عليه الوضع وفق بيانات العام 2013/ 2014، حيث قدر إجمالي عدد الطلاب بحوالي(310352) منهم (8179) في الجامعات الأهلية، كما قدر أعداد اعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بحوالي(8176) منهم (342) من غير اليمنيين عام 2014(وزارة التخطيط والتعاون الدولي،2014،350). وربما يعزى ذلك التراجع إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والنزاع المسلح لاسيما منذ مطلع العام 2015 وحتى الأن.

أهداف التعليم الجامعي:

بصدور قانون الجامعات اليمنية رقم (18) لسنة 1995م الذي خضع لتعديلات عديدة عام 1997م وعام 2000م، والذي حدد أهداف الجامعات وتكويناتها واختصاصاتها، وقد تمحورت أهداف التعليم الجامعي بموجبه في عشرين هدفاً أكدت في مضمونها على إتاحة فرص الدراسة المتخصصة والمتعمقة للطلاب في ميادين المعرفة المختلفة تلبية لاحتياجات البلاد من التخصصات والفنيين والخبراء مع الاهتمام والتركيز على عملية الإعداد والتأهيل، وتكوين الشخصية الإسلامية وتنمية مهارات التفكير العلمي، واكتساب المعارف والمهارات العلمية والتطبيقية، إلى جانب تمكين الطلاب من أساليب وطرق إجراء البحوث العلمية، وتنمية المواهب والمهارات وروح التعاون والعمل الجماعي، بما في ذلك تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو العلوم والتكنولوجيا والتعلم الذاتي والمستمر مدى الحياة والالتزام الأخلاقي ، بالإضافة إلى تأكيدها على العناية باللغة العربية وتدريسها، وإجراء البحوث العلمية، وتوجيهها لخدمة احتياجات المجتمع وخطط التنمية، مع الاهتمام والاستفادة من التقنية الحديثة، وتشجيع حركة التأليف والترجمة والنشر، والحرية الأكاديمية، بالإضافة إلى تقوية الروابط بين الجامعات والمؤسسات العامة والخاصة المحلية والعربية والأجنبية، بما يساعد على تطوير الجامعات اليمنية وتعزيز مكاناتها ودورها في تقديم الدراسات والاستشارات الفنية والمتخصصة لمختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها مع تطوير السياسات وأساليب العمل، ورفع كفاءة العاملين بها من خلال المساهمة في برامج الإعداد والتأهيل أثناء الخدمة(وزارة الشئون القانونية قانون الجامعات،2010،المادة5).

وعلى الرغم من كثرة الأهداف المعلنة، إلا أنها كانت محل انتقاد العديد من المهتمين والباحثين، لما يؤخذ عليها من نواحي القصور؛ والتي من بينها افتقارها إلى المصادر الرئيسية، وتداخلها الوضح مع الوظائف وتسلسلها غير المنطقي معها، وتمركزها وعنايتها بوظيفة التدريس بدرجة رئيسية، وغلبة طابع العمومية والغموض والحشو والتكرار، بما في ذلك افتقارها للمنهجية العلمية في بنائها وأسلوب صياغتها، وغياب بعض القضايا الوطنية أو العربية والعالمية وقضايا الوحدة وترسيخ النهج الديمقراطي، وأن معظم الأهداف عنيت بماضي الأمة وأغفلت معظم قضايا العصر وتحياته المستقبلية. ورغم كثرة التعديلات المتعاقبة التي طرأت على قانون الجامعات اليمنية لعام 1995، إلا أن الأهداف ضلت جامدة ولم يجرى عليها أي تعديل جوهري يذكر، بل أن ما طرأ على الأهداف من تعديل في الصيغة الأخيرة لقانون التعليم العالي الصادر عام 2010، مجرد اختزال منظومة الأهداف من(20) هدفا إلى عشرة أهداف فقط، أكثر من كونه تطويرا لهذه الأهداف، كما أنها لم تترجم إلى أي مستوى من مستويات التعليم الجامعي. (الهبوب،180،2010-190).

طبيعة النظام الدراسي وسياسة القبول:

من أنظمة التعليم العالي المعمول بها في الجامعات الحكومية والخاصة اليمنية نظام الفصول الدراسية ويسود في معظم كليات الجامعات، وفيه تكون السنة الدراسية مكونة من فصلين دراسيين، ونظام السنة الدراسية كما في حال كلية الشريعة والقانون، وكلية الطب البشري، وتمتد فترة الدراسة ما بين أربع سنوات لجميع الكليات إلي خمس سنوات لكلية الهندسة وسبع سنوات لكلية الطب البشري، ويعتمد نظام القبول على شرط نسبة النجاح في الثانوية العامة، واجتياز اختبار المفاضلة التي تقيمه أغلب الكليات وبعض الاقسام في كليات أخرى، وتبعاً لذلك وجدت ثلاثة أنظمة للقبول تتمثل في النظام العام الذي يتم به قبول الطلاب بدون رسوم دراسية، وبحسب النسب والطاقة الاستيعابية المقرة من المجلس الأعلى للجامعات، أما الطلاب الذي لم يتمكنوا من النجاح في النظام العام أو تقل معدلاتهم عن النسب المحددة في شروط القبول بالنظام العام فيمكن استيعابهم بالنظام الموازي ويسمح لهم بالدراسة في الفترة المسائية بالرسوم المحددة أو في الفترة الصباحية بنظام النفقة الخاصة برسوم دراسية تتفاوت بحسب نوع التخصص المطلوب الالتحاق به(باعباد، 358،2003).

تمويل التعليم الجامعي:

ويتمثل في أربعة مستويات تتفاوت فيما بينها من حيث أهميتها النسبية، وجميعها تندرج في إطار المصادر الثانوية كالتمويل الذاتي، والمنح، والقروض، باستثناء التمويل الحكومي الذي يشكل المصدر الرئيس لتمويل التعليم، وقد تراوحت نسبة مخصصات قطاع التعليم بشكل عام بين عامي 2005-2011 (4 % و5,5 %) من الناتج المحلي، وحوالي(16,1% و18,5%) من أجمالي الموازنة العامة للدولة، ولذات الفترة نال التعليم العالي منها حوالي(2.3 - 2.5 %) كمصدر حكومي، فيما تراوحت نسبة التمويل الذاتي ما بين(2.4% و 5,4%)، فيما تصل نسبة المساعدات الدولية إلى

حوالي(1.25%)، فيما بلغ نسبة القروض بحوالي(5.5%) عام 1012 من أجمالي الموازنة المرصودة لوزارة التعليم العالي(الحاج، 2014، 42- 45). وفيما يخص أوجه الصرف والإنفاق على التعليم العالي، فإن الفجوة واختلال التوازن بين الإنفاق الجاري والانفاق الاستثمار كبيرة بنسبة بين (71.7%) و (28,1%) لصالح الانفاق الجاري، وبذلك فإن الهوة ما تزال كبيرة وواسعة فيما بين الجانبين بحسب ما تبينه العديد من الدراسات (استراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي 2006-2010، 25 والعماري،2020، 53).

ورغم أن الإنفاق على التعليم العالي يحتل المرتبة الثانية في الموازنة العامة للدولة بعد التعليم العام وقبل ما هو مخصص للتعليم المهني والتقني، إلا انها لا تزال متواضعة مقارنة بحجم تحديات العصر ومتطلباته، ناهيك أن أغلبها يذهب لصالح الأجور والمرتبات والبعثات وبنسبة تزيد عن (70%)، كما أنها لاتزال ضعيفة مقارنة بحجم واهمية المرحلة، وعجز ما يخصص منها للبحث العلمي، حيث يعتمد البحث العلمي في الاساس - بحسب معرفة الباحث وقربه بحكم عملة - على الاجتهاد الشخصي والإمكانات الفردية المتواضعة للباحثين، كما أن الأحداث الدراماتيكية التي مر بها المجتمع اليمني منذ مطلع عام 2011 الذى تعرض لأزمة سياسية خانقة أفضت إلى نزاع مسلح مع مطلع 2015، والتي على اثرها توقفت موازنة مؤسسات التعليم العالي تمامًا، وبذلك شكل محور التمويل ولأزل العائق الأبرز الذي اصاب منظومة التعليم العالي وشل حركتها وحال دون قدرتها على التحديث والتطوير؛ الأمر الذي زاد من مضاعفة معوقات التعليم العالي ومشكلاته، وهو ما يمكن عرضه في الآتي:

مشكلات التعليم الجامعي:

رغم الجهود المبذولة في إصلاح منظومة التعليم العالي خلال العقود الماضية، إلا أن ما يعاب على تلك المحاولات التطويرية الاجتزاء وعدم الشمول ولأرتقي لمستوى متطلبات العصر وتحدياته، لذلك كان التعليم عرضة للعديد من المشكلات. وهنا سيتم التركيز على بعض من تلك المشكلات من زاوية المدخلات والعمليات والمخرجات التي يرى الباحث أنها أكثر أهمية من غيرها.

الفجوة في تكافؤ الفرص في التعليم العالي والتنمية: وتتجلى مظاهر ذلك الانفصال في الفجوة بين مخرجات الكليات النظرية والكليات التطبيقية لصالح الأولى وبنسبة تتراوح بين(71% و 29%)، وكذلك الهوة في تكافؤ الفرص بين الذكور والاناث، وبين الريف والحضر، فنسبة الأناث لا تتجاوز(37.37%) في الجامعات الحكومية و(32.52%)من إجمالي الطلبة (وزارة التخطيط والتعاون الدولي،2019،350)، ونسبة الحضر تتعدى سبعة اضعاف الفرص المتاحة لسكان الريف، إضافة الفجوة بين مؤسسات التعليم الجامعي وخطط التنمية واحتياجات المجتمع وسوق العمل، مما أدى إلى تزايد نسبة البطالة في أوساط خريجي الجامعات الذين يفتقرون إلى المهارات اللازمة التي يحتاجها السوق والذين ينتهي بهم الحال إلى القيام بأعمال لا علاقة لها بالدرجات الجامعية التي يحملونها(استراتيجية التعليم العالي،35،2006- 36).

ضعف المدخلات: تعاني مدخلات التعليم العالي في اليمن من ضعف كبير سوءاً اتصل الأمر بالطالب أو بالكادر التدريسي أو بالتجهيزات أو بالموارد المالية التي يتم تخصيصها للجامعات والبحث العلمي. وفي الوقت الذي يرغب فيه معظم الطلاب في الالتحاق بالجامعات، فإن الكثيرين منهم غير معدّين الإعداد السليم في المراحل الدراسية السابقة. كما يواجه أساتذة الجامعات في اليمن ظروفاً معيشية وأكاديمية صعبة تحد من قدرتهم على الإبداع والابتكار. فانخفاض المرتبات ناهيك عن توقف صرفها منذ سنوات الحرب الأولى الدائرة في اليمن جعل الكثير منهم يتجهون لأعمال أخرى أو يدرسون بأكثر من جامعة خاصة، كما أن غياب موازنات الجامعات والبحث العلمي وعدم وجود فرص للتأهيل والتدريب يحرمان الكادر الجامعي من القدرة على التجديد والمواكبة. بالإضافة إلى غياب الوسائل التعليمية الحديثة ولوسائل التكنولوجيا، وافتقار المكتبات الجامعية إلى الكتب الحديثة والدوريات العربية والأجنبية، إلى جانب قدم المواد الدراسية المقررة وعدم مواكبتها للتحولات التي تشهدها حقول المعرفة واحتياجات الحياة العملية (عبدالله الفقيه، (https://araa.sa/index (18-8-2022).

غياب الاستقلال: تعاني الجامعات الحكومية في اليمن من غياب واضح للاستقلال وهو غياب لا يقتصر على الجوانب المالية أو الإدارية فحسب، بل يتعدى ذلك إلى التد خل في إخضاع عمليات التعيين في الجامعات والترقية وتعيين رؤساء الأقسام والعمداء ورؤساء الجامعات لمعايير الولاءات وليس على الكفاءات والمعايير والأسس الأكاديمية، وهذا الوضع أدى إلى إضعاف قدرة الجامعات على إدارة شؤونها بذاتها وغياب الشفافية في أدائها لوظائفها (استراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي،2006-19،2010).

ضعف البنية المؤسسية: يعاني التعليم العالي والبحث العلمي ومؤسساته من اختلالات مؤسسية كبيرة تنظيمية وإدارية، وضعف القدرة المؤسسية الإدارية والتنظيمية والمادية والبشرية والمالية والتقنية والفنية (الخطيب، خليل؛ الخطيب، ياسر 2021، 70)، وكان للأزمات المجتمعية المتلاحقة دور في إضعاف القدرات المؤسسية لقطاع التعليم العالي على مختلف المستويات وحال دون قدرتها على المواجهة والتصدي وما تفرضه متغيرات العصر من تحديات ومتطلبات.

المحور الثاني: المتغيرات المجتمعية التي يمر بها المجتمع اليمني:

وهذا المحور يسعى للإجابة على السؤال الثاني ونصه: **ما أهم المتغيرات المجتمعية التي يمر بها المجتمع اليمني في بعدها العالمي والمحلي؟**

ولتحقيق ذلك سوف يتم التركيز في هذا المحور على عدد من المجالات والمتغيرات المجتمعية، وعلى وجه التحديد المتغيرات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ببعديها العالمي والمحلي، وتفصيلاتها كما يلي:

المتغيرات السياسية:

فعلى الصعيد العالمي يمكن القول أن تراجع القوة السوفيتية وانهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط حلف وارسو في مطلع تسعينات القرن الماضي، مكن الولايات المتحدة الأمريكية من التفرد بقيادة العالم والتي اثرت بشكل أو بآخر في مجمل الحياة السياسية والتفاعلات الإقليمية في عموم دول المنطقة،(العامري،2011، 127)؛ ونتيجة لذلك تحولت كثير من بلدان العالم النامي بخاصة تلك التي كانت منضوية في إطار المعسكر الاشتراكي إلى دول وشعوب مقهورة يمارس عليها كافة الضغوط للاستسلام، بما في ذلك تقليص فاعلية الدولة ودورها ونقل سلطتها إلى المؤسسات العالمية التي تتولى تسيير العالم وتوجيهه (بوشناقه، 2017، 105). كما أن احداث 2011 أو ما أطلق عليها بثورات الربيع العربي التي اجتاحت العديد من البلدان العربية، والتي كانت ولا تزال محل خلاف بين المهتمين والسياسيين ما بين مؤيد ومعارض؛ إلا أن نتائجها انعكست سلبا وخلفت أوضاع مأساوية ومدمرة في معظم الدول العربية التي شملتها على مختلف المجالات الحياتية، لاسيما بعد ان تحولت إلى نزاع مسلح في سوريا وليبيا واليمن حيث كانت أشدها ضرواه وتدمير، إذ وصفت الأمم المتحدة الأزمة الإنسانية باليمن بانها" الأسوأ في العالم"(ساحلى،458،2020).

وعلى الصعيد المحلي يلاحظ تأثير البعد العالمي والإقليمي وانعكاساته على الحياة السياسية اليمنية سلبا وإيجابا؛ حيث اتسم المشهد السياسي اليمني في مرحلة ما قبل الوحدة بحالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني لاختلاف النظم السياسية والأيديولوجية لكل من الشطرين آنذاك، وغياب الديمقراطية، إذ أتجه نظام الحكم في الشمال نحو المعسكر الغربي...مع الاحتفاظ بعلاقات متوازنة مع الاتحاد السوفياتي، بما في ذلك التحريم الدستوري للحزبية، في حين اتجه النظام السياسي في الجنوب نحو المعسكر الاشتراكي، وبالتالي تبني نموذج الحزب الشمولي الواحد... وفي كلا الحالتين لاوجود للمعارضة السياسية(العبدلى، 2010، 93). وبتحقيق الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من مايو عام 1990، تغيرت الحياة السياسية، وأصبحت أكثر تمشياً مع طبيعة التوجه العالمي الجديد؛ منطلقة من التحولات الدستورية والقوانين والتشريعات الخاصة بعمل الأحزاب، إذ أقر دستور دولة الوحدة في منطوق مادته الخامسة الديمقراطية والتعددية السياسية (دستور الجمهورية اليمنية المعدل، 1994، المادة(5)".

وبناءً على ذلك التوجه شرعت الحركة الوطنية بالاقتراب من التعددية والمشاركة السياسية، والذي تعزز فعلياً بإجراء سبعة انتخابات مباشرة منها ثلاث دورات برلمانية، ودورتان انتخابيتان رئاسيتين الأولى عام 1999 والثانية عام 2006، بالإضافة إلى دورتين انتخابيتين للمجالس المحلية الأولى عام 2001، والثانية تزامنت مع الانتخابات الرئاسية عام 2006 (البطري،2018، 137). إلا أن التباينات والاختلافات بين السلطة والمعارضة من جانب، والدولة في حربها مع الحوثيين ومواجهة الحراك الجنوبي والجماعات الإرهابية من جانب آخر فاقم الأزمة (العامري،2011، 153)، إلى أن وصلت ذروتها في أحداث العام 2011. حين أنظمت أحزاب المعارضة إلى الاحتكام إلى الشارع لتغيير النظام السياسي تماشياً مع ما سمي بثورات الربيع العربي، التي انتهت بموجب المبادرة الخليجية الذي نصت على تقاسم السلطة بين الخصوم السياسيين المؤتمر الحزب الحاكم وأحزب المعارضة بقيادة حزب الإصلاح، ونقل صلاحيات الرئيس إلى نائبه، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة عام 2012(الشرعة،2013، 310).

ورغم ما تلا ذلك من شبه إجماع على وثيقة الحوار الوطني مطلع العام 2014م، إلا أن تفشي ظاهرة الفساد في المرحلة الانتقالية والفشل في الاتفاق على بعض بنود الدستور الجديد أديا إلى انهيار مسار الحوار الوطني ومن ذلك الوقت أخذت المرحلة الانتقالية منحى التدهور نحو الحرب الشاملة مع تضائل الأمل في إيجاد مخرج سلمي للصراع وتسارعت الأحداث وصولاً إلى استدعاء التدخل الخارجي والحرب منذ نهاية مارس2015 وتصعيد المواجهات الداخلية مخلفة ضحايا بشرية ونزوح وتدمير كبير في البنية التحتية (عاطف، 51،2016-56)، وهذا النزاع عكس نفسه سلباً مختلف مجالات الحياة بما في ذلك قطاع التعليم العالي، وهذا ما يمكن مناقشتها في المحور المتعلق بالانعكاسات.

المتغيرات الاقتصادية:

على الصعيد العالمي يتبين دور العولمة التي بدأت كعملية اقتصادية برزت مع تطور ظاهرة الاعتماد المتبادل بين دول العالم وما صاحبها من تدفقات مالية وتجارية وبشرية هامة، ادت إلى القضاء على الحدود الجغرافية التي طالما مثلت الحصن المنيع للسيادة، والعولمة الاقتصادية هي" نظاماً تجارياً عالمياً مفتوحاً تزول فيه العوائق أمام حركة السلع والبضائع والخدمات وعوامل الإنتاج كراس المال عبر الحدود الدولية، وتغدو فيه التجارة الدولية الحرة المتعددة الأطراف

والذي يؤدي في النهاية، إلى تكامل اقتصادي عالمي متزايد." (بوشناقة ، 2017، 105- 106)، وقد أدت العولمة إلى نفاذية الحدود ليس فقط في تدفق السلع لخدمات وراس المال فحسب، بل وفي نقل المعرفة والثقافة والتعليم Dzvimbo &Moloi, (2013. 16).

وتتمثل عناصر بروز ظاهر العولمة في: تحرير ظاهرة التجارة الدولية، وتدفق الاستثمارات الأجنبية مباشرة دون قيود، والثورة المعرفية، وتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات، وتشرف على عملية العولمة ثلاث مؤسسات هي: منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، وتعمل هذه المؤسسات الكبرى الثلاث على دعم مجالات العولمة الرئيسية ،ورغم انقسام الباحثين والمهتمين حول توجهات العولمة بين مؤيد ومعارض، إلا أن هناك من اعتبرها قدر حتمي لا يمكن الفكاك منها وبرون بضروه التعاطي مع ما تفرزه من إيجابيات دون رفضها بالكلية، والعمل على تحاشي أثارها السلبية والمتمثلة في أنهاء دور القطاع العام، وإدارة الاقتصاديات وفق اعتبارات السوق العالمية، والسيطرة الاقتصادية، واضعاف قوة الثروة المالية العربية، وارتفاع المواد الغذائية(عويشه، 2013، 38، 41، 43، 64، 70).

وعلى الصعيد المحلي يتضح مدى تأثر الاقتصاد المحلى بالمتغيرات الاقتصادية العالمية والدولية، فعى سبيل المثال عاش اليمن آبان المرحلة الشطرية في ظل توجيهين اقتصاديين مختلفين في الشمال والجنوب يقوم الأول على أساس اقتصادية السوق، والثاني يقوم على أساس التوجه الاشتراكي، وهذا يعني أن النظام الاقتصادي جمع بين الرأسمالية والاشتراكية، وبين الملكيتين العامة والخاصة، وبين الاكتفاء النسبي والاندماج التبعي بالنظام العالمي (البنك الدولي، 2002، 9). وبتحقيق وحدة شطري اليمن عام 1990، بالإضافة إلى أعباء وتراكمات الدولتين السابقتين وإرثهما الثقيل تعرض اليمن لمتغيرات وتحديات اقتصادية كبيرة نتيجة تكاليف بناء الدولة، وأعباء ونتائج حرب الخليج الثانية جراء عودة المغتربين اليمنيين من دول الخليج وتجميد العون من ناحية أخرى، ومن ثم استنزاف موارد البلاد الاقتصادية والمالية في أزمة سياسية، انتهت بحرب صيف 1994، التي تسببت في خسائر اقتصادية بلغت تقديراتها الرسمية (11 مليار دولار) (اليمن، 2001، 3).

وهذا الوضع أدى إلى انخفاض حجم تحويلات المغتربين، وعجز الموازنة العامة، وانخفاض كبير في العملة الوطنية، بالإضافة إلى تضاؤل فرص الحصول على الموارد الخارجية، فضلاً عن تعقد وتزايد شروط ومتطلبات التمويل الخارجي وتفاقم الصعوبات والمشكلات التي واجهها الاقتصاد اليمني(وزارة التخطيط والتعاون الدولي،2006، 138-139)، الأمر الذي دفع الدولة اليمنية إلا إعادة النظر في توجهاتها الاقتصادية وتبنت مع مطلع العام 1995 برنامجاً للإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، الذي حقق بعض التحسن النسبي بحسب مراقبين(وزارة التخطيط واتعاون الدولي، 2004، 3-6)، إلا أن الأزمة السياسة وتبادل الاتهامات بين السلطة والمعارضة التي بلغت ذروتها مع مطلع العقد الثاني من هذا القرن الحالي ومن ثم تحولها إلى نزاع مسلح عام2015 أدى إلى تفاقم المشكلة الاقتصادية واصابها بالشلل التام جراء الأضرار التي أدت إلى تدهور البنيتين التحتية المادية والأمنية، وفقد نحو ما يزيد عن ثمانية ملايين يمني موارد رزقهم ويعيشون في مجتمعات محلية بدون خدمات أساسية(البنك الدولي، 2017، 4).

وكمحصلة لتلك المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية تدهورت معيشة السكان ومستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية والتعليمية، وتهالكت البنية التحتية والمرافق العامة، وأصبحت الزيادة في أعداد الطلبة المقبولين في الجامعات لا ترافقها زيادة موازية في الإنفاق والتمويل، ناهيك عن توقفها بالكامل بعد أن تحولت الأزمة السياسية إلى نزاع مسلح، وما نتج عنها من تدمير لكل مقومات الحياة بما فيها البنية التحتية وتوقف تقديم الخدمات عبر كافة القطاعات، وارتفاع النزوح، مما حال دون قدرة مؤسسات الدولة بما فيها قطاع التعليم القيام بدوره تجاه المجتمع(منظمة العمل الدولية،2016، 5).

المتغيرات الثقافية:

فعلى الصعيد العالمي تاثرت الثقافات بفعل تأثير العولمة الثقافية وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولم تعد القوة مرهونة بما تمتلكه الدولة من ثروات ومود خام كما كان في السابق، بل أصبحت البشرية في ضل الثورة المعرفية والمعلوماتية المعتمد على على العقل البشري والالكترونيات الدقيقة والهندسة والكيماء الحيوية والذكاء الأصطناعي وتوليد المعلومات هي اساس التحضر والقوة، وهذا التسارع المذهل للثورة العلمية والتقنية وتطبيقاتها يعُد تحولاً في الإنتاجية وتحدا امام الدول النامية المعتمدة على استيراد التقنية بدلا من توطينها وتصنيعها محلياً، الأمر الذي جعل العولمة الثقافية وادواتها تمثل نوع من التداخل في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتربوية بين مختلف دول العالم(حتامله،56،51،2015)، ويمكن تصوير العولمة على أنها تتدفق التكنولوجيا والأشخاص والقيم والأفكار التي تعبر الحدود الوطنية، ولها تأثير مختلف على كل دولة وفقًا لتاريخها الوطني وتقاليدها وثقافتها(Agoston, S., Dima, A., 2012, 46)، وبذلك أصبح التعليم العالي في عصر مجتمع المعلومات يحتل موضع القلب من المنظومة المجتمعية وبنقله من تعليم يدور في اختزال الحقائق واسترجاعها إلى تعليم يقوم على اساس

البحث والتحليل والإبداع، وهذا يضع التعليم العالي والجامعات أمام تحدى صعب يتطلب مواجهته بكل السبل الممكنة، إلا أن الخطورة تكمن في عدم قدرة مؤسسات التعليم العالي على المواجهة، والتكيف مع متغيرات العصر من ناحية، وعدم قدرتها على إقامة التوازن بين صورة الجامعات المحلية، وصورة الجامعة المنفتحة على التراث العالمي والحضارة الإنسانية(حتامله،56،2015-58).

وعلى الصعيد المحلي يمكن القول إن المعلوماتية تُعدّ من المجالات حديثة النشأة في اليمن، ولم يبدأ الاهتمام بها إلا منذ عام 1996، حين أدخلت خدمة الإنترنت، ورغم الحداثة النسبية إلا أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شهدت نمواً ملحوظا حيث ارتفعت عدد خطوط الهاتف النقال من ١٥,٧ مليون خط في ٢٠١٤م إلى ١٨,٦ مليون خط نهاية ٢٠١٩. إلا أن انتشاره لا زل منخفض إذ يقدر بحوالي 40% مقارنة ب 64% في منطقه الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورغم تزايد عدد المستخدمين للإنترنت من٣,٢ مليون مستخدم عام ٢٠١٤ إلى ٧,٢ مليون مستخدم نهاية ٢٠١٩م. ومستخدمي مشتركي خدمة الإنترنت ذات النطاق العريض/الحزمة العريضة (ADSL)، إلى ٣٥٥ ألف مشترك وفق تقديرات وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات (صنعاء)، إلا أن أسعار خدمة الإنترنت للهاتف النقال تُعدّ من أغلى الدول على مستوى العالم، وأغلى دولة عربية، وقد أدى الصراع والحرب إلى تضرر٢٥% من الأصول المستخدمة في قطاع الاتصالات في اليمن، كما عانت الشركات العاملة في قطاع الاتصالات من خسائر مالية كبيرة جراء الانقسام المؤسسي بين صلعاء وعدن من جانب، ومصادرة الأصول والابتزاز من قبل بعض الوحدات الأمنية وبعض المليشيات من جانب اخر، بما في ذلك ما تعرض له من انقطاع كبير في خدمة الإنترنت نتيجة لتعرض الكابل البحري الرئيسي لليمن للانقطاع ما بين يناير ومارس ٢٠٢٠م(البشيري،2021 https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publication

المتغيرات الاجتماعية والسكانية:

وهو يشير إلى التحول أو التعديل الذي يتم في طبيعة ومضمون وتركيب الجماعات والنظام والعلاقات بين الأفراد والجماعات، بما في ذلك التغيرات التي تحدث في الأدوار الاجتماعية (طبال، 2012، 408). فعلى الصعيد العالمي توالت التغيرات الاجتماعية بفعل العولمة وما رافقها من ثورة المعلوماتية والاتصالات حيث احدث تغيرا في المواقف والاتجاهات والقيم الإنسانية لدى أفراد المجتمع وثقافته الموروثة وأدت في شقها السلبي إلى ضعف الروابط الأسرية وتراجع سلطة الوالدين، وربط الزواج بالمصالح المادية والشخصية، وربط العلاقات الاجتماعية بالمصالح والقيم ذات الصبغة النفعية، واصبح الشباب اكثر تعلقا بالمظاهر ونوع اللباس، إلى جانب تزايد انتقال الأفراد من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وما رافقها من الانحرافات السلوكية، والقطيعة مع التقاليد مع زيادة تأثير جماعة الرفاق على حساب تراجع تأثير الأسرة، كما تغيرت النظرة لدور المرأة في المجتمع وأدى فتح المجال لالتحاقها بالعمل وارسال الأولاد إلى الحضانة وتنظيم النسل، واستبدال اللباس التقليدي بألبسة تواكب العصر والموضة (طبال،4018 2012-423).

ومن أهم المتغيرات الاجتماعية في بعدها المحلي تأثيراً بالتحولات العالمية والمجتمعية بمختلف ابعادها السياسية والاقتصادية والثقافية، تتمثل في بعض المتغيرات، مثل: التركيبة الاجتماعية، الأمية، البطالة، تغير دور المرأة والشباب، وتراجع دور الأسرة، والنمو السكاني وتفصيلا لذلك فيما يلي:

التركيب الاجتماعي وعلاقاته بالتعليم: تعد التركيبة القبلية جزءاً من الدولة اليمنية، واعتمد كل منهما على الآخر في إدارة شؤون الدولة وأظهرت القبيلة كعامل يساعد على ترسيخ شرعية النظم السياسية، ومن يتابع الأحداث التي دارت ولازالت تجرى على الساحة اليمنية يلاحظ بوضوح الدور المتزايد للقبيلة في صنع ماضي وحاضر ومستقبل اليمن السياسي، حيث تقوم الكثير من القبائل بدور مشابه لما تقوم به بعض منظمات المجتمع المدني الغير الحكومية في الدول الغربية، وتشكل عامل توزن سياسي، وترجح قوة من يحافظ على مصالحها، كما اثبتت قدرتها على التعامل مع المعطيات الاجتماعية والاقتصادية، وربما تعارضت هذه الآلية مع حاجة الدولة إلى التطور والتحديث وبناء المؤسسات بحسب رأي البعض، إلا أنها في المقابل أدت إلى تماسك المجتمع وتقاربه لعدم وجود أقليات عرقية أو دينية أو لغوية كما هو سائد في بعض البلدان الأخرى(بلعيد،2015، 137- 141).

وإذا ما نظرنا إلى التعليم اليمني وعلاقته بالتركيب الاجتماعي فيلاحظ تفاوتاً واضحاً في نوع وطبيعة هذه العلاقة: فقبل الثورة والاستقلال كان التعليم أشبه بالحق والامتياز لأبناء الطبقة الأرستقراطية الحاكمة من عناصر الطبقة المسيطرة من الأئمة والسلاطين والأمراء والمستفيدين معهم، أو المرتبطين بخدمتهم. وعندما قامت ثورتي سبتمبر وأكتوبر اليمنيتين وترجمة لأهدافهما صار التعليم حق لكافة فئات الشعب بالمجان، وبعد الثورة والاستقلال وجد نظامان تعليميان مختلفان عكست أهدافهما وسياستهما ومناهجهما فلسفة السلطة في الشطرين سابقاً، ومع تحقيق الوحدة عام 1990 صار التعليم حقاً دستورياً وقانونياً لجميع فئات الشعب اليمني (البطري، 2018، 151-152).

الأمية القرائية: إن ظاهرة الأمية القرائية كانت ولا لازالت من القضايا الاجتماعية التي تقف عائقاً أمام مسيرة التنمية؛ إذ تقدر نسبة عدد الأميين (10 سنوات فأكثر) بحوالي(45%)، وهي بين الذكور (29,6%) وبين الإناث (61,6%)، ونسبة من يقرأ ويكتب لإجمالي الذكور والإناث(31.5%)، ونسبة إجمالي الذكور والإناث الذين مستواهم التعليمي أساسي (12%)، ونسبة إجمالي الذكور والإناث الذين مستواهم التعليمي ثانوي(8.2%) فيما تبلغ نسبة إجمالي الذكور والإناث الذين مستواهم التعليمي جامعي فأعلى حوالي(2.3%)(وزارة التخطيط والتعاون الدول،2019/2018 ،326)، وتؤكد اليونيسف في تقريرها لعام2021 إنه وبعد ست سنوات من الصراع في اليمن أصبح أكثر من مليوني طفل في سن الدراسة خارج المدارس بسبب الفقر والنزاع وانعدام فرص التعليم.

https://alwattany.net(2022/8/20)

البطالة: بفعل الأحداث المتسارعة السياسية والاقتصادية التي رافقت مسيرة الوحدة اليمنية كان لها ابلغ الأثر في ارتفاع معدلات البطالة خاصة بين الشباب، حيث تقدر نسبة المشتغلين من إجمالي الفئة العمرية(15- 24) نحو(26%) وبنسبة(40.2% للذكور10% إناث) (الإلسكوا ،2018 ،4)، وقد بلغ معل النمو السنوي للبطالة حوالى(5.2%) في المتوسط خلال الفترة 2020/1990 ، كما بلغ متوسط اهميتها النسبية نحو(11.6%) من إجمالي القوى العاملة للفترة ذاتها(حسان،2021، 533)، وتعود ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب إلى ضيق فرص العمل الجديدة، وتجاهل منظور المساواة بين الجنسين في السياسات الاقتصادية، وعدم التوفيق بين نتائج التعليم وسوق العمل، والعوائق الاجتماعية والثقافية، وعوامل القانون والسياسة العامة(الإلسكوا، 2018، 6- 10) وبالإضافة إلى ما تتركه البطالة من أثار اقتصادية، فإن هناك أثارا اجتماعية سلبية تنجم عنها، كممارسة العنف والجريمة والتطرف والإرهاب، وما يرافقها من حرمان ومعاناة قد يدفع الفرد إلى الانحراف، ويصيبه بالاكتئاب، وربما الانتحار(وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2006، 46).

تغير النظرة الاجتماعية للمرأة اليمنية وارتفاع مشاركتها في العمل: ومن التحولات الاجتماعية تغيرت النظرة التقليدية للمرأة اليمنية والذي كان يفرض عليها قيوداً اجتماعية كثيرة، في مقدمتها حرمانها من التعليم، ناهيك عن العرف الذي كان يحدد طبيعة وعمل المرأة في إطار منزلها، وبفعل متغيرات اجتماعية وثقافية وديمغرافية تغيرت أدوار المرأة وأصبحت مطالبة أن تؤدي ثلاثة ادوار، الدور الإنتاجي، والدور الإنجابي، والدور المجتمعي، وفرضت نفسها في منظمات المجتمع المدني، وتواجدت في الكثير من المنظمات والمؤسسات الأهلية، واحتلت مناصب قيادية عليا رغم محدوديتها (الإلسكوا، 2018، 9-10) وبفعل النزاع والحرب تغيرت أدور المرأة حيث ادت لخسائر الكبيرة في الارواح في أوساط الذكور إلى ارتفاع عدد الأرامل، ليرتفع معها أعداد النساء اللاتي يعلن اسرهن، وارتفاع معدلات العنوسة في صفوف الفتيات، بما في ذلك زيادة حالات الطلاق نتيجة آختلاف الزوجين في الآراء، والانتماءات السياسية، والازمات المادية والنفسية، كما أدت الحرب إلى تفاقم مشكلة الأمية في اوساط النساء، مع عودة بعض الظواهر الاجتماعية المتشددة والإقصائية، وفقدت الكثير من النساء أعمالهن، وتحدياً في القطاع الخاص(الجوفي، 2017، 20-27،24).

تغير أدوار الشباب وقيمهم وسلوكهم: نتيجة لتحولات عالمية أقوى، كظاهرة العولمة وما أحدثتها أدواتها ووسائلها المتعددة، بدأت تتغير تدريجياً أدوار الشباب وقيمهم وسلوكهم؛ فكانت أكثر تأثيراً وأكثر صدى من تأثيرات الأسرة والعوامل المحلية الأخرى؛ إذ وجدت فئات اجتماعية صاعدة متعلقة بالسلع الاستهلاكية أكثر من تعلقها بأنماط التفكير الجاد، فهي سطحية وأشد تعجلاً للثراء والتقليد للغرب، وهي ترى في ذلك التقليد نوعاً من الرقي الاجتماعي، ورمزاً اجتماعياً يميز بينها وبين الفئات الأخرى. ما يحتم على المؤسسات التربوية المتعددة الرسمية والشعبية أن تعي خطورة الموقف، وأن تعمل على تنمية ميول الشباب تجاه القيم والمعتقدات الدينية الأصيلة، وبث الحب والولاء للوطن، والهوية الوطنية، والاختيار الأسلم للبدائل المعروضة (البطري، 2018، 155).

تراجع دور الأسرة : بعد احداث فبراير 2011 وما تبعها من نزاعات مسلحة يرى الباحث من خلال معايشته للواقع أن الحياة الاجتماعية قد اجبرت بعض الأسر عن التخلي عن مهامها ومسئولياتها تجاه افراد الأسرة وحلت محلها أدوار جديدة بفعل تأثير العوامل الثقافية والسياسية والاقتصادية التي حالت دون قدرته الأسرة ومؤسسات المجتمع على القيام بأدوارها ومسؤولياته كنتيجة طبيعية للحالة السالبة للحرب والنزاع المسلح، وما نجم عنها من تراجع لحالات الأمن الاجتماعي الإنساني بازدياد معدلات الفقر، البطالة، الجهل والمرض، وتراجع دور الأسرة التعليمي نتيجة للضغوط المادية والحياتية.

النمو السكاني: يقدر عدد سكان اليمن بحوالي(30.411) مليون نسمة وفقاً لإسقاطات 2020. ويتصف المجتمع اليمني بتوزيع نوعي شبه متساو، وتركيب عمري فتي؛ ما أدى إلى كبر حجم الأسر اليمنية، وارتفاع نسبة الإعالة الكلية إلى حوالى(178,8%)، فيما يقدر عدد السكان في الفئة العمرية المقابلة للتعليم العالي والجامعي(19-23) (2,941) مليون الملتحقين منهم بحوالي(11%) ،وتقدر الزيادة الطبيعية بحوالي(2،3%)؛ وهي من أعلى المعدلات في العالم (

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2020، 70،72)، كما يتميز التوزيع السكاني بالبعثرة والتشتت، ما بين الصحاري والجبال والهضاب، وكان لعامل التضاريس والمناخ دور في توزيع السكان على محافظات الجمهورية، واماكن تواجدهم ما بين مدن كبيرة وصغيرة وقرى كثيرة؛ الأمر الذي حال دون قدرة الدولة في ايصال الخدمات لهذا الكم الهائل من التجمعات المبعثرة،(Wikipedia.org22-8-2022).

المحور الثالث: تحليل لأهم انعكاسات المتغيرات المجتمعية على مؤسسات التعليم العالي:

وهذا المحور يهدف إلى الإجابة على السؤال الثالث ونصه: **ما أهم انعكاسات المتغيرات المجتمعية على التعليم العالي في اليمن؟**

وتحقيًا لهدف وسؤال هذا المحور فإنه يتطلب هنا تحليل لأهم انعكاسات المتغيرات المجتمعية على التعليم العالي، حيث تفرض طبيعة العصر الربط بين التعليم والعديد من المتغيرات والتحديات العالمية والمحلية، بما يضمن دور التعليم العالي في تنفيذ وتحقيق وظائفه المناطة ومهامه في الحفاظ على استقرار المجتمعات، وهذا يتطلب بالضرورة توافق منظومة التعليم مع متغيرات العصر العالمية والمحلية. وانطلاقًا مما سبق فإن هذا المحور يتناول بالتحليل انعكاسات المتغيرات المجتمعية على التعليم العالي في الآتي:

تحليل انعكاسات المتغيرات السياسية:

تتضح انعكاسات وتأثيرات المتغيرات السياسية على التعليم العالي في بعدها الدولي في الضغوط المتزايدة التي تمارسها الدول الكبرى المطالبة بتغيير المناهج والمنظومة التعليمية في العالم العربي، وتحديد ما ينبغي تعليمه، وما لا ينبغي تعليمه في مختلف المراحل التعليمية؛ بدعوى الإصلاح والتطوير متخذة من المعونات والمساعدات ممر لتجويد منظومة التعليم بما يتوافق مع توجهات الدول مصدر المساعدات والنظام العالمي الذي يهدف إلى التطبيق والممارسة لمفاهيم الديموقراطية والحرية والوطنية، ويما أن هذه التوجهات قد لا تتوافق مع الواقع والإرث الاجتماعي والثقافي لدول العالم الثالث(البطري، 2018).

وعلى المستوى المحلي نجد أن التغير في طبيعة النظام السياسي قد أدى إلى تغيير في التشريع والنظام التعليمي حيث تم بموجبه توحيد النظام التعليمي الشطري" وإلغاء الازدواجية التعليمية التي سادت ردحاً من الزمن، بما في ذلك إلغاء "المعاهد العلمية الدينية" ودمجها في مؤسسات التعليم العام، بالإضافية إلى توجيه القطاع الخاص للاستثمار في مجال التعليم بمختلف مستوياته وأشكاله بموجب قانون التعليم رقم (45)لسنة1992وقانون الجامعات الأهلية رقم(13) لسنة 2005(البطري، 2018، 156- 157)، مما أدى إلى ظهور العديد من المؤسسات التعليمية الأهلية والخاصة في قطاع التعليم العالي الذي وصل عدد الجامعات بها إلى حوالي (47) جامع جامعة أهلية وخاصة بحلول العام 2021(الخطيب، خليل؛ الخطيب، ياسر،2021، 69)، وهو مالم يكن مسموح به في مرحلة ما قبل الوحد اليمنية ومرحلة التشطير، ورغم التحسن النسبي الذي لحق بمؤسسات التعليم العالي لاسيما على المستوى الكمي والذي يأتي في إطار توجه الدولة نحو توسيع التعليم وانتشاره.

إلا أن حالة عدم الاستقرار السياسي والفراغ السياسي، والنزاعات المسلحة كان لها انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة السلبية على جميع قطاعات الدولة ومؤسساتها بما فيها مؤسسات التعليم العالي، حيث أدت إلى غياب التوجيه السياسي الداعم لتطوير التعليم العالي وهجرة الكثير من الكفاءات الأكاديمية، وانقطاع الموازنات الحكومية والرواتب والحوافز، وحال دون قدرة الجامعات على مواكبة متغيرات العصر ومتطلباته ولاستجابة لتطبيق معايير الجودة (القدمي وأخرون، 2020، 13، 18)، إلى جانب غياب الأطر القانونية الداعمة للحرية الأكاديمية، ناهيك عن توقف الدراسة والأضرار التي اصابت البنية التحتية بعد الضربات المباشرة في العديد من المحافظات ومناطق الصراع و هوما سيترك اثره على مخرجات التعليم العالي على المدى الطويل (عاطف،2016، 57).

تحليل انعكاسات المتغيرات الاقتصادية:

على المستوى العالمي يتضح انعكاسات المتغيرات الاقتصادية على التعليم العالي في دفع الدول لانتهاج سياسات تعليمية تخضع للإنتاجية في العمل والتنافسية، وإعادة هيكلة المؤسسات التعليمية وعملياتها وبرامجها الأساسية، لتدور حول مهارات سوق العمل ومتطلبات منظمة التجارة العالمية، بما يساعد على جعل التعليم عملية تعلّم مستمرة مدى الحياة، ومن تداعيات العولمة تغير وظائف الجامعة، وظهور أنماط جديدة من الجامعات، بما في ذلك ضمان الجودة في التعليم الجامعي، وهجرة الأدمغة، وبطالة الخريجين(وريدة، 2016، 170-176)، وبما إن العولمة تدفع في اتجاه تدعيم سيطرة فئات المجتمعات الغنية على المجتمعات الفقيرة والفئات الأضعف، فإن هذا الوضع ساهم في تعميق الهوة في فرص الالتحاق بالتعليم وتكافؤ الفرص بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات الفقيرة من ناحية، وداخل المجتمعات نفسها من ناحية ثانية، كما فرضت عولمة الإنتاج والأسواق على العملية التعليمية في الجامعات عدة تحديات، أهمها إيجاد قوى عاملة ذات خصائص تعليمية عالية الجودة قادرة على الحصول على فرصة عمل في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك حوكمة الجامعات، وزيادة الطلب على التخصصات التقنية (بوشناقة،2017، 114)؛ الأمر الذي قد يجعل الدول الفقيرة عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها الرامية إلى

توفير التعليم للجميع وتطوير منظومته، ما لم تتخذ التدابير اللازمة لمواكبة تلك المتغيرات، والاستفادة من إيجابيات تقنيات العصر، وتوظيفها في العملية التعليمية.

وعلى المستوى المحلى يتبين أن المتغير الاقتصادي كان له انعكاساته على مؤسسات التعليم العالي اليمنية، حيث تبدو العلاقة أكبر وضوحاً في حال التحسن الاقتصادي النسبي الذي كان لها دور في توسيع نطاق التعليم العالي وانتشاره وزيادة الاقبال عليه، فيما كان للظروف والتغير الاقتصادي المتأزم تبعاته السلبية على مؤسسات التعليم العالي، حيث أدى إلى تفاقم الصعوبات والمشكلات؛ فعلى سبيل المثال، انخفضت نسبة الإنفاق على قطاع التعليم بشكل عام من (21%) عام 1990 إلى (14%) عام 1997 من إجمالي الموازنة العامة للدولة(البطري، 2018) 146)، ناهيك عن توقف الموازنة العامة ومرتبات أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعات منذ عام 2016 وحتى الأن بفعل الظروف الاقتصادية المتردية الناتجة عن النزاع المسلح، حيث أدى ذلك إلى تراجع في معدلات الالتحاق، ونقص حاد في المستلزمات والمعدات والتجهيزات اللازمة للعملية التعليمية، وندرة حملة الدكتوراه في بعض الأقسام العلمية نتيجة لتوقف عملية التوظيف، وما رافقها من ضعف لمخرجات الثانوية العامة، إضافة إلى غياب معايير قياس مستوى الأداء والتوصيف الوظيفي، وتأخر إنجاز المعاملات، وضعف ومحدودية البحث العلمي وندرة المعارض والمؤتمرات العلمية في الجامعات اليمنية، إلى جانب تردي أوضاع المكتبات الجامعية ونقص مصادر المعلومات وتقنياتها الحديثة وشحة مصادرها الحديثة، والقصور في المعامل وعدم كفايتها، ناهيك عن عدم القدرة في التوسع في الإنشاءات الجامعية نتيجة لشحة الموارد المالية، وقلة الموارد المتاحة للجامعات وتدني مستوى الخدمات المرتبطة بسير العملية التعليمية(الخطيب، خليل؛ والخطيب، ياسر، 2021، 71-75)؛ الأمر الذي حال دون قدرة الجامعات عن القيام بوظائفها على الوجه المطلوب سواء ما يتعلق منها بالتدريس أو البحث العلمي أو خدمة المجتمع.

تحليل انعكاسات المتغيرات الثقافية:

على المستوى العالمي يتضح أن العولمة الثقافية أحدثت انعكاسات على مؤسسات التعليم العالي إيجاباً أو سلباً، حيث فرضت مفاهيم جديدة على منظومته التعليمية العالي من حيث مؤسساته وفلسفته وأهدافه وبرامجه ومناهجه وطرائقه، ومخرجاته، وفتحت أفاق معرفية جديدة لارتباطها الوثيق بالثورة المعرفية والمعلوماتية، وتوجهها لتطبيق إدارة الجودة ومعايير الاعتماد الأكاديمي العالمية، وتبنيها فكرة التخطيط الشامل من أجل التغيير والنوعية بما ينسجم والتوازن الثقافي ومتطلبات المجتمع المحلي والإقليمي والعالمي(هويدي؛ وقنوعة،2013، 29، بني عيسى، 2019، 221-222)، كما أن ثورة المعلومات والاتصالات قد أحدثت نقلة نوعية بالتعليم الجامعي، وأخرجته من دائرة النمط التقليدي في الأداء والأسلوب إلى دائرة الحداثة والإبداع، وبذلك ولى عصر التعليم المنغلق والمحدود مكاناً وزماناً ونطاقاً بالجامعة، وبمراحل العمر المبكرة، وبمجالات التخصص الضيقة.. ليحل محله التعليم مدى الحياة (على؛ وحجازي، 2005،267). وهذا الأمور أدت إلى بروز تحديات اقتصادية وتكنولوجية وثقافية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي اليمنية.

ومن انعكاسات المتغيرات الثقافية على مؤسسات التعليم العالي اليمنية قيام بعض الجامعات الحكومية والأهلية بتطوير مواد تعليمية رقمية سواء عبر استخدام البريد الإلكتروني أو وضع محاضرات على اليوتيوب أو تحويل الكتب إلكترونياً في صورة تعلم ذاتي في محاولة منها لمسايرة متغيرات العصر وثورته التقنية والتكنولوجية. إلا أن ضعف البنية التقنية، وضعف شبكة الأنترنت وارتفاع تكاليفها، وقلة خبرة أعضاء هيئة التدريس، وغياب الربط الشبكي بين الجامعة وكلياتها من جانب وبين الجامعات وبعضها من جانب أخر، وغياب انظمة التعليم الإلكتروني في كثير من الجامعات حال دون قدرة الجامعات على التنفيذ بالشكل المطلوب (الخطيب، خليل، الخطيب، ياسر2021، 76). كما دفع بالجهات المعنية بالتعليم العالي إلى إنشاء مركز تقنية المعلومات، وأخر معتي بضمان الجودة والإعتماد الأكاديمي.

تحليل انعكاسات المتغيرات الاجتماعية:

إن المتغيرات الاجتماعية التي فرضتها عوامل ومتغيرات داخلية وخارجية على مؤسسات التعليم العالي اليمنية ساهمت بشكل أو باخر من زيادة الهوة بين من يملكون ومن لا يملكون في تكافؤ الفرص والالتحاق بمؤسسات التعليم العالي؛ مما أدى إلى تعميق الإحساس بالظلم الاجتماعي لدى جميع منتسبي مؤسسات التعليم العالي كنتيجة طبيعية لحرمانهم من ابسط مقومات الحياة، وانعدام الخدمات والأمن والوظائف وفرص العمل، وغلاء المعيشة، كما أدى النزاع والحرب إلى هجرة اساتذة الجامعات إلى الخارج بحثًا عن الأمان والاستقرار، وكان لذلك أثره في خلو بعض تلك المؤسسات من الكفاءات، ووجود نقص حاد في الكوادر المتخصصة؛ الأمر الذي أدى إلى إسناد تلك المقررات على اساتذة غير متخصصين أو إلى بعض المعيدين، ونزوح الطلبة وأساتذة الجامعات وتنقلاتهم بين المحافظات والجامعات أثر على المستوى العلمي للطلبة ما اوصل البعض إلى الإحباط والتوقف نتيجة لاختلاف الخطط والمواد الدراسية وما رافقها من ضغوط نفسية، كما أن نزوح أساتذة الجامعات لاسيما المتواجدة منازلهم في مناطق التماس إلى مضاعفة مشكلاتهم، ناهيك عن الخلل الكبير الذي سببه غيابهم والمتمثل في افتقار

الجامعات التي ينتمون إليها في تخصصاتهم(غالب،2020، 136-139).

كما أن حالة الفقر أدت إلى تزايد نسبة المتسربين من الجامعات، نظر لعجز الكثير من الأسر الفقيرة عن الوفاء بمتطلبات العملية التعليمية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد، الأمر الذي ساهم من زيادة الفجوة بين أبناء البلد الواحد، وبذلك صار التعليم العالي حكراً على أبناء الطبقات المقتدرة، فيما أبناء الطبقات الفقيرة في المجتمع لا تستطيع الالتحاق بالتعليم الجامعي نظراً لارتفاع تكاليفه. وهذا الاختلال ربما قد يلقي بظلاله على أبناء الأسر الفقيرة في السير نحو الانطواء أو الهروب بالجو إلى الانحراف الأخلاقي والعنف والتطرف لاسيما في ظل تفاقم مشكلة البطالة وغياب فرص العمل، وارتفاع نسبة الإعالة والزيادة السكانية التي يعاني منها المجتمع اليمني.

وتأسيسا على ما تقدم، يمكن القول أن تأثير المتغيرات المجتمعية بشقيها العالمي والمحلي في بعدها السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، قد جعل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ممثلة في الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية بوضعها الراهن غير قادرة على التوفيق بين احتياجاتها ومتطلبات متغيرات وتحولات العصر في ظل بنية تقنية ضعيفة، وإمكانيات مادية ومالية شحيحة، وبنية تنظيمية وإدارية تقليدية، وتشريعات ونظم قانونية جامدة، ومن غياب للاستقلالية الإدارية والمالية، وما نجم عنها من تدخلات في شؤون الجامعات من خارج منظومتها ربما تمثل كل أو بعض التحديات التي حال دون قدرة الجامعات اليمنية على مواكبة متغيرات العصر ومتطلباتها الجديدة في التدريس، والبحث العلمي وخدمة المجتمع، ويمكن للدولة اليمنية والجهات المعنية بالتعليم العالي التصدي لتلك التحديات وما افرضته متغيرات العصر من متطلبات وهوما سيتم إبرازه في المحور الاتي:

المحور الرابع: متطلبات وآليات المواجهة والتصدي:

وهذا المحور معني بالإجابة على السؤال الرابع ونصه: **ما التدابير والمتطلبات المقترحة لموجهة المتغيرات المجتمعية وانعكاساتها على التعليم العالي في الجمهورية اليمنية؟**

ويمكن الإجابة على هذا السؤال في ضوء ما تم استنتاجه من المحاور السابقة للدراسة؛ بداية بعرض ودراسة واقع التعليم العالي في اليمن، ومن ثم دراسة المتغيرات المجتمعية بشقيها العالمي والمحلي، وتحليل انعكاساتها على الجامعات اليمنية، تم التوصل إلى عدد من المتطلبات والتدابير المقترحة التي ينبغي توافرها لموجهة متطلبات المتغيرات وما تفرضه من تحديدات على مؤسسات التعليم العالي اليمنية، وتلك التدابير والمتطلبات يمكن بلورتها فيما يلي:

متطلبات تتعلق بالبعد السياسي:

من خلال العمل على إحلال السلام والاستقرار ووقف النزاع المسلح وتشكيل حكومة وحدة وطنية مدعومة بإرادة سياسية تشمل كل فرقاء الصراع اليمنية وبدعم إقليمي ودولي ينهي حقبة من المعاناة(عاطف،2016، 58)، وفتح حوار وطني ومشاركة مفتوحة مع أفراد وجماعات وأحزاب ومؤسسات المجتمع المختلفة، وبما يساهم من إعادة النظر في المنظومة التشريعية المتحكمة في مؤسسات التعليم العالي تطويرًا وتحديثاً وتعديلاً بما يتماشى مع متطلبات العصر ويمكنها من تحقيق أهدافها ووظائفها، وصياغة فلسفة تربوية تنبثق من عقيدة المجتمع وتراثه ومن حاجات المجتمع وخصاص المتعلمين ومتطلبات العصر واحتياجات السوق المحلية والإقليمية والدولية، بما في ذلك ضرورة وضع استراتيجية متكاملة وشاملة وواضحة المعالم والأهداف، بما يمكن الجامعات من تنفيذ سياساتها ووظائفها المتعددة المعرفية والبحثية وخدمة المجتمع(الخطيب، خليل؛ الخطيب، ياسر،2021، 73- 77).

متطلبات تتعلق بالبعد الاقتصادي:

وهذا يتطلب من قيادة الدولة بناء اقتصاد يقوم على أساس اقتصاد السوق الاجتماعية والتكامل الاقتصادي بين المحافظات والتوزيع العادل للثروة وتوفير الخدمات العامة ومنها التعليم الجامعي، وعلى الجهات المعنية بالتعليم العالي العمل على إعادة هيكلة العمليات التعليمية من حيث: القبول والتنظيم والمناهج والتدريس والتقويم، بماقي ذلك الاندماج والشركات مع مؤسسات المجتمع والمواءمة مع احتياجات المجتمع وسوق العمل، ومشاركة القطاع الخاص في إنشاء المؤسسات التعليمية وتكريس القدرة على التكيف مع التغير المستمر(ماكجين،50،1997، 55)، والعمل على تنويع مصادر التمويل، وإطلاق الموازنات والاعتمادات السنوية للجامعات، بما يمكنها من التوسع والانتشار وأنشئ مبان جديدة لمواجه الطلب الاجتماعي على التعليم، وتوفير متطلبات العملية التعليمية من تجهيزات ومعدات ومعامل وتقنيات حديثة، وتوفير بيئة تعليمية وإدارية متطورة ترعي وتتابع متغيراته واجتياحات التعليم العصري، مع التأكيد على دفع مرتبات أعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين والفنين وغيرهم، والعمل على رفع الأجور والمكافآت لمواجهة الغلاء المعيشي نتيجة للحرب وبما يضمن قيام أعضاء هيئة التدريس وجميع منتسبي الجامعات اليمنية من القيام بالأدوار والمهام المناطة بهم بفاعلية، بما في ذك منح الجامعات الاستقلالية الإدارية والمالية والأكاديمية ومنع التدخل في شؤونها وربط ذلك بالمساءلة، وبما يساهم في تحسين صورتها ومستواها وموقعها في خارطة التصنيفات العالمية للجودة بالجامعات.(الخطيب، خليل؛ الخطيب، ياسر،77، 2021-79).

متطلبات تتعلق بالبعد الثقافي:

من الواضح أن العولمة وتقنياتها فرضت على العالم ونحن في اليمن جزء من هذا العالم واقع ثقافي سريع التغيير وجعلت منه قرية كونية صغيرة، ورغم الحسنات التي أوجدتها ثورة تكنولوجيا المعلومات ولاتصالات، إلا أنها في المقابل حملت في طياتها العديد من السلبيات والتحديات لمختلف مجالات الحياة ومنها قطاع التعليم العالي؛ الأمر الذي يستدعي التصدي لها ومواجهاتها باعتماد فلسفة تربوية تساعد على إكساب المتعلمين القدرات والمهارات التي تمكنهم من تفسير الظواهر، والتحول نحو تنمية قدرات المتعلم على توقع سرعة واتجاه التغيير، والتعامل معه، والتأكيد على وحدة المعرفة وتكاملها، بما في ذلك توفير بيئة تعليمية توظف التقنيات الحديثة والاتصالات في مختلف مجالات العمل الجامعي الإداري والتدريسي والبحثي وتدريب الكادرين الأكاديمي والإداري في الجامعات اليمنية على التعامل معها وتوجيه الطلبة نحو اقتنائها وتوظيفها في حياتهم التعليمية والعملية من خلال تسهيل الاتصال السريع بالأنترنت، والتوجه نحو إدخال وتفعيل انظمة التعليم الإلكتروني في الجامعات اليمنية. كما ينبغي على مؤسسات التعليم العالي والجامعات اليمنية كي تبقي متوازنة مع المتغيرات والتطورات العالمية العمل على إدخال المتغيرات العلمية في خططها وبرامجها المختلفة، والعمل على تحسين اداء النظام التعليمي برفع مستوى كفايته ونوعية نواتجه الداخلية، والمحافظة ضمان الجودة في مدخلاته وعملياته ومخرجاته، وتفويض أساتذة الجامعات لمزيد من الحرية الأكاديمية في الرأي والبحث العلمي، وجعل التعليم الجامعي في متناول الجميع، وتدعيم العلاقة المتبادلة مع المؤسسات الإنتاجية في المجتمع وبما يمكن الجامعات مواجهة تطلعات المجتمع وتنميته، بما في ذلك توسيع مستوى الأهداف التعليمية وإعادة صياغتها بما يضمن شموليتها الفكرية والعلمية والإنسانية والعالمية، وتطوير نظمها و التوجه نحو اللامركزية، والتعليم الخاص مع زيادة الاهتمام بالمعلوماتية ثورة الاتصالات(بني عيسى، 2019، 222-223).

متطلبات تتعلق بالبعد الاجتماعي:

الواقع الاجتماعي سريع التغيير في ظل تغير الأدوار الاجتماعية لفئات المجتمع اليمني وتركيبته الاجتماعية التي تأثرت بالمتغيرات في بعديها العالمي والمحلي يضع امام الجهات المعنية بالتعليم الجامعي في اليمن تحديات يتطلب مواجهاتها من خلال تفعيل دور الجامعة في خدمة المجتمع وتفعيلها للشراكة والمشاركة مع مؤسساته المختلفة لسد الفجوة في التمويل الحكومي بتوعية أفراد المجتمع وتوجيهه ثقافيا وتربويا وتعليما وصحيا ومعرفيا من خلال الندوات والمؤتمرات وورش العمل بما ذلك فتح اقسام وكليات تتماشى مع احتياجات المجتمع والسوق المحلية والدولية ومواكبة لمتغيراته، كما ينبغي على الجهات المعنية بالتعليم العالي والجامعات مساندة ابناء الطبقات الفقيرة باحتياجاتهم من التعليم واعفائهم من الرسوم وتوفير وسائل النقل والمواصلات بمساهمة من مؤسسات المجتمع والمنظمات الدولية والمحلية، وكذا تهيئة الظروف المشجعة لالتحاق الفتيات بالتعليم الجامعي(غالب 151،2020-155).

وفي ضوء ما تقدم؛ يمكن القول أن لا خلاص ولا طريق لتطوير وتحديث التعليم الجامعي في اليمن ليتمكن من مواجهة المتغيرات وتحدياتها وما تفرضه من تجديد في توجه الجامعات، إلا من خلال بيئة جامعية مواكبة لروح العصر ومتغيراته وتقنياته يراعي فيها وظائف المستقبل وما يطلبه من كوادر بشرية مؤهلة، وهذا لا يمكن حدوثة إلا في بيئة سياسية مستقرة ووضع اقتصادي يسهم في توفير احتياجات الجامعات اليمنية، ووعي ثقافي مجتمعي يتقبل المتغيرات بما تحمله من حسنات تتماشى مع قيم الدين وروح العصر وتوفق بين الأصالة والمعاصرة، وفوق كل ذلك توفر الإرادة السياسية نحو عملية التغيير والتطوير وفق قواعد تشريعه وقانونية منظمة. لكن في المقابل سيظل السؤال المفتوح مطروحًا للنقاش وهو: ما مدى جاهزية الدولة والمؤسسات الجامعية اليمنية؛ مادياً وماليأً وتكنولوجيا، وإداريًا، وأكاديميًا، وما مدى استعداد منسوبي المجتمع الجامعي؛ معرفيًا وثقافيًا، فظلاً عن المقومات الاجتماعية والثقافية في خارج المجتمع الجامعي لتقبل وتحقيق متطلبات المتغيرات المجتمعية بشقيها العالمي والمحلي في مؤسسات التعليم العالي؟

المحور الخامس: الاستنتاجات والتوصيات:

في ضوء المحاور السابقة توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات، ومقترحات لدراسات اخرى مماثلة، وهي على النحو الآتي:

الاستنتاجات: -

1. إن مرحلة التعليم العالي في اليمن من المراحل التعليمية الحديثة نسبياً ولا يزيد عمرها عن خمسة عقود حين انشئت أول جامعتين على مستوى اليمن هي جامعتي صنعاء وعدن مع مطلع العقد السابع من القرن العشرين.
2. اقترن تطور التعليم الجامعي بالوحدة اليمنية عام 1990 ومن مظاهر التطور ارتفعا عدد الجامعات الحكومية والأهلية لاسيما بعد إقرار التشريعات التي مكنت لقطاع الخاص من الاستثمار في مجال التعليم العالي، ليصل عددها بنهاية العام 2022 إلى(48) جامعة منها(17)حكومية و(47) خاصة.
3. إن مؤسسات التعليم الجامعي في اليمن كانت ولاتزال تواجه العديد من الصعوبات والمشكلات التي لامست جميع منظومته من مدخلات وعمليات ومخرجات وحالت دون قدرته على موكبه متطلبات العصر واحتياجات السوق والمجتمع.

4. فرضت المتغيرات الدولية والعالمية السياسية والاقتصادية والثقافية منعطفات وتوجهات مغايرة لما عرفته البشرية من قبل على مختلف المجالات المجتمعية، وبقدر ما حملته تلك المتغيرات من إيجابيات، بقدر ما حملته من مخاطر وتحديات على مختلف مجالات الحياة بما فيها قطاع التعليم العالي في اليمن.
5. فرضت تحديات ظاهرة العولمة على مؤسسات التعليم العالي اليمنية زيادة الطلب على التخصصات التقنية، والتحول باتجاه خصخصة لاسيما بعد إقرار التشريعات المنظمة لذلك.
6. إن سلبيات وإيجابيات التطورات التقنية لا تكمن في ثورة تكنولوجيا المعلومات ولاتصالات في حد ذاتها، وإنما في عجز مؤسسات التعليم العالي اليمنية عن توفير متطلباتها البنيوية والتقنية والبشرية المتخصصة ما أفقدها عامل الإبداع والتنافس على المستويين العربي والدولي.
7. وضوح انعكاس المتغيرات المجتمعية على منظومة مؤسسات التعليم العالي اليمنية حيث فرضت عليه تحديات كمية ونوعية، وتمويلية، ومعرفية، وتكنولوجية وتقنية وسياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية.
8. ساهمت المتغيرات السياسية في إحداث توجهات مغايرة في فلسفة وأهداف وتوجهات مؤسسات التعليم الجامعي في اليمن واخرجته من دائرة احتكار الحكومة والسلطة إلى مشاركة القطاع الخاص وفق نظم تشريعية، لاسيما بعد الوحدة 1990.
9. إن الظروف السياسية الغير مستقرة والصدامات التي رافقت مسيرة الوحدة اليمنية اثرت سلباً على مؤسسات التعليم العالي اليمنية مع التسليم بالتحسن النسبي لاسيما من ناحية الكم.
10. ساهمت المتغيرات الاقتصادية الغير مستقرة في زيادة التحديات على مؤسسات التعليم العالي اليمنية على مختلف المستويات المالية والمادية والتقنية مما حال دون قدرتها على توسعة نطاقة وتجويده، بما يمكنه من مسايرة متطلبات العصر.
11. كما أدى النزاع المسلح والحرب إلى وقف الموازنات العامة، وتوقف مرتبات الكادرين الأكاديمي والإداري، وتأخر الدراسة نتيجة لتوقفها في بداية الصراع، وتدمير البنية التحتية، وما نتج عن كل ذلك من هجرة للكفاءات الأكاديمية، وارتفاع لنسب التسرب، وترجع لمعدلات الالتحاق.

التوصيات: -

في ضوء محاور لدراسة وما توصلت اليه من استنتاجات توصي الدراسة إضافة إلى ما أوردته في المحور الرابع من مقترحات بما يلي:

1. إعادة تشكيل مؤسسات التعليم العالي وفق رؤية استراتيجية ورسالة وأهداف تجمع بين الأصالة والحداثة وتتماشى مع احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل.
2. العمل بطرائق ما لرفع القدرة على الاشتراك بفعالية في إنتاج المعلومات واستهلاكها واستثمارها من خلال الاستعداد لبناء قاعدة لتكنولوجية المعلومات والاتصالات وامتلاكها، وخفض تكاليفها، ولاستثمار فيه.
3. التوسع في قطاع التعليم العالي، والعمل على إدخال تخصصات جديدة تواكب المتغيرات المجتمعية في اليمن، وذلك من خلال إنشاء جامعات عصرية ذكية قادرة على التعامل مع المتغيرات التكنولوجية.
4. تطوير منظومة مؤسسات التعليم العالي ونوعية التعليم من خلال التركيز على التخصصات ذات الارتباط المباشر باحتياجات السوق ومتطلبات المجتمع، مع تشجيع الاستثمار في هذا القطاع.
5. العمل على تحييد المؤسسات الجامعية عن الصراعات والنزاعات السياسية، وتسيير شؤونها بذاتها مع تفعيل المساءلة حتى تتمكن من القيام بأدوارها المناطة في المعرفة والبحث وخمة المجتمع بحيادية.
6. العمل على بناء القدرات في مؤسسات التعليم العالي اليمنية، وتدريب الكادر الأكاديمي والإداري على استخدام التقنيات الحديثة في المجالين التدريسي والإداري، ودمجها في المقررات الدراسية، وبناء القدرات.
7. ينبغي على الحكومة اليمنية وضع إطارا قانوني وتشريعي واحدا لجميع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الحكومية والأهلية يراعي فيه متطلبات العصر ومتغيراته.
8. العمل على تنويع مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي بما يضمن الاستدامة ويساعدها على تحقيق أهدافها ووظائفها وتطوير منظومتها وفق المتغيرات الجديدة ومتطلباتها.

مقترحات دراسات: -

في ضوء استنتاجات وتوصيات الدراسة يقترح الباحث المقترحات البحثية الآتية:

- إجراء دراسة مماثلة للمتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على مؤسسات التعليم العالي.
- إجراء دراسة تتناول تداعيات العولمة على مؤسسات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية.
- إجراء دراسة تناول تحديات استخدام تكنولوجيا المعلومات ولاتصالات في عمليني الإدارة والتدريس في مؤسسات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية.
- إجراء دراسة تستهدف تداعيات الحرب على واقع ومستقبل التعليم العالي في اليمن.

المصادر والمراجع

اولا: المصادر العربية:

1. الإلسكوا.(2014). *بطالة الشباب في المنطقة العربية: أسباب وحلول*. بيروت: الإلسكوا.
2. باعباد، علي هود.(2003). *التعليم في الجمهورية اليمنية*

ماضيه- حاضره – مستقبله. ط7 صنعاء: مكتبة الارشاد.
3. بركات، سلطان؛ وميلتون، سانسوم .(2015). *أهمية بيوت الحكمة: مسؤولية حماية التعليم العالي وإعادة بناءة في العالم العربي*. الدوحة- قطر: مركز بركنجز.
4. البشيري، منصور.(11/11/2021). آثار الصراع على قطاع الاتصالات في اليمن في متاح على: https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publication (8-8-2022)
5. البطري، محمد صالح. (2018). *نظام التعليم في اليمن وتحدياته المعاصرة*. صنعاء: مركز بن سعيد للطباعة والنشر.
6. بلعيد، جمعة الزروق فرج .(2015). *دور القبيلة في الأنظمة السياسية العربية " اليمن نموذجًا "*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط، عمان- الأردن.
7. البنك الدولي.(2002). *النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية، المصادر والعوائق، الإمكانيات*، قطر: البنك الدولي.
8. البنك الدولي.(2017). *مذكرة عن الفقر في اليمن* .مكتب البنك الدولي: اليمن.
9. بني عيسى، عبد الرؤف احمد.(2019). دور العولمة في التعليم العالي: رؤية تربوية معاصرة، *دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية*، المجلد(46)، العدد(2) الاردن. 215-225.
10. بوشناقه، شمسه.(2017). تأثير العولمة على التعليم العالي، *مجلة الدراسات القانونية والسياسية*، جامعة عمار ثليجي الأغواط، العدد(5)، المجلد(1)، الجزائر.101- 116.
11. بيحاوي، الهام؛ وبوحديد، ليلى.(2020). أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة التعليم العالي بالجامعة الجزائرية. *مجلة تاريخ العلوم*، العدد(6)، الجزائر.321- 333.
12. الجوفي، مريم عبدالله الجوفي.(2017).*آثار الحرب والصراعات على المرأة اليمنية ودورها في إحلال السلام2015- 2017*. اليمن، المرصد اليمني لحقوق الإنسان.
13. الحاج، أحمد على.(2015). *تكاليف التعليم وعائداته نظرياً وتطبيقياً*. صنعاء: مؤسسة أبرار.
14.حتامله، حابس محمد خليفه.(2015). تحديات التعليم العالي في الأردن. *مجلة بحوث التربية النوعية* بجامعة المنصورة، العدد(37). 36- 66.
15.حسان، يحي عبد الغفار.(2021). أثر البطالة على النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية(دراسة قياسية خلال الفترة1991- 2019). *مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية بجامعة تعز*، المجلد(8)، العدد(19). 515- 536.
16. الخطيب، خليل محمد مطهر؛ الخطيب ، ياسر حزام. (2021). تحديات التحول الرقمي في التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية وسبل التغلب عليها، *مجلة العلوم التربوية والعلوم الإنسانية بجامعة تعز*، المجلد(8)، العدد(19).55- 83.
17. ساحلي، مبروك. (2020).التدخلات الخارجية وانعكاساتها على أزمة اليمن، دراسات الشرق الأوسط، العدد(90). 455- 479.
18. سالم، سالمين أبو بكر سليمان؛ وأخرون. (2020):المتغيرات المجتمعية وانعكاساتها على رياض الأطفال في المجتمع الليبي. *مجلة كلية التربية جامعة بنها*، العدد(134) المجلد(1). 615- 640.
19. الشرعة، محمد كنوش. (2013). إشكالية التحولات السياسية في اليمن؛ الفرص والتحديات(1990-2012). *مجلة المنارة للبحوث والدراسات* بجامعة آل البيت، المجلد(19)، العدد(4)، الأردن. 295- 316.
20. الصبري، نيرفانا حسين محمد. (2021). التغيرات المجتمعية المعاصرة في ظل الازمات: دراسة التعليم عن بعد ولاقتصاد المعرفي نموذجا. *مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية*، المجلد(1)، العدد(1)، الأردن. 48- 68.
21. طبال، لطيفة. (2012). التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعي*. جامعة سعد دحلب البليدة، العدد(8)، الجزائر. 406- 438.
22. عاطف، سهير على. (2016).*الحروب والنزاعات وتأثيرها على النسيج الاجتماعي*، في المتوكل، يحي بن يحي(محرر). *الانتقال السياسي في اليمن وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية2011-2015*. بيروت: المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات.
23. العامري، علي محمد حسين. (2011). اثر العوامل الخارجية في الحياة السياسية اليمنية. *مجلة دراسات دولية* بجامعة بغداد، العدد(49)،127- 155.
24. عباس، رنا حكمت. (2014). المتغيرات المجتمعية وانعكاساتها على العملية التعليمية في العراق، *مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية*. تصدر عن كلية الآداب جامعة واسط، المجلد(1)، العدد(13)، العراق. 329 -366.
25. العبدلي، سمير محمد صالح. (2010). *الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي*. صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني.
26. عرفاوي، ثريا. (2020). *التحولات السياسية والسياسة التعليمية في تونس*، **تركيا:** المعهد المصري للدراسات.
27. علي، نبيل؛ وحجازي، نادية. (2005). *الفجوة الرقمية*، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد (318).
28. العماري، ياسين محسن محمد. (2020). واقع التكلفة التعليمية في جامعة إب بالجمهورية اليمنية. *مجلة الجامعة الوطنية*، العدد(12). 51- 90.
29. عويشة، بوجمعة. (2013).*العولمة والترجمة وأثارها الاقتصادية*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب واللغات والفنون جامعة وهران، الجزائر.
30. غالب، إنشراح أحمد إسماعيل .(2020). رؤية مقترحة لإدارة أزمات مؤسسات التعليم العالي بالجمهورية اليمنية أثناء الحرب. *مجلة الآداب للدراسات النفسية والتربوية* بجامعة ذمار، العدد(5)، 106= 164.
31. قدوة، وحيد.(2020). التعليم العالي في الوطن العربي بين الضغوط العالمية والحلول المحلية. *المجلة العربية للتربية*، المجلد(39)، العدد(1).139- 158.
32. القواسمة، أحمد حسن؛ البلوي، عايد بن علي. (2015). *منظومة القيم الجامعية*. عمان- الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

33. لاشين، محمد عبد الحميد؛ والخنبشية، خولة بنت خليفة بن محمد. (2017). المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على النظم التعليمية في سلطنة عمان. *مجلة البحث العلمي في التربية*، العدد(18)، سلطنة عمان. 616- 640.
34. ماكجين : نويل ف. (1997). أثر العولمة على نظم التعليم الوطنية. *مجلة مستقبليات*، العدد 27، 33-54
35. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. (2021). *تقرير الألكسو الإحصائي حول التربية والثقافة والعلوم في الدول العربية للعام 2021*، إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الإصدار الأول. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
36. منظمة العمل الدولية.(2016). *تقييم اثر الأزمة على التوظيف وسوق العمل في اليمن*. المكتب الإقليمي للدول العربية. بيروت: منظمة العمل الدولية.
37. الموشكي، إسماعيل أحمد؛ و محي الدين، محمد خيري.(2020). التداعيات الاقتصادية للنزاع المسلح وتأثيرها في جودة خريجي التعليم والتدريب التقني والمهني دراسة تطبيقية على كليات المجتمع اليمنية. *مجلة جامعة المدينة العالمية للعلوم التربوية والنفسية*، العدد(1).1- 57.
38. الهبوب، أحمد غالب. (2012): دراسة تحليلية مقارنة لأهداف التعليم العالي في اليمن والأردن، *مجلة إتحاد الجامعات العربية*، العدد(59)، الاردن.161-197.
39. هويدي، عبد الباسط؛ وقنوعة، عبد اللطيف. (2013). تأثيرات العولمة على المنظومة التعليمية الجامعية في ميدان العلوم الاجتماعية. *مجلة العلوم الإنسانية*، جامعة محمد خضير بسكرة العدد(34)، الجزائر. 23- 38
40. وريدة، براهيمي. (2016). تداعيات العولمة على المؤسسات الجامعية. *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، جامعة تبسة، العدد(11)، الجزائر. 169- 178.
41. وزارة التخطيط والتعاون الدولي(2019). **كتاب الإحصاء السنوي2019/2018**. صنعاء: الجهاز المركزي للإحصاء.
42. وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (2004). *تقرير التنمية البشرية*. وزارة التخطيط والتعاون الدولي: صنعاء.
43. وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (2006). *تقرير الاقتصاد السنوي 2006*. صنعاء: وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
44. وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (2014). **كتاب الإحصاء السنوي2014/2013**. الجهاز المركزي للإحصاء.
45. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2010). *التعليم العالي حقائق ومؤشرات الإنجاز خلال عشرين عاماً* ***(1990-2010)***. صنعاء: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
46. وزارة التعليم العالي. (2014).*دليل التعليم العالي2015/2014*. صنعاء: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،.
47. وزارة الشؤون القانونية (2010): **كتاب تشريعات التعليم العالي والبحث العلمي**. اليمن- صنعاء: وزارة الشؤون القانونية.
48. وزارة الشؤون القانونية. (2010). *القانون رقم (13) لسنة 2010 بشأن التعليم العالي*. الجمهورية اليمنية: وزارة الشؤون القانونية.
49. وزارة الشؤون القانونية.(2016): *دستور الجمهورية اليمنية الصادر عام1990 شاملا تعديلاته لغاية عام 2015* . صنعاء: وزارة الشؤون القانونية .
50. وزارة الشئون القانونية، وشئون مجلس النواب. (1993). *القانون العام للتربية والتعليم رقم(45)*. صنعاء، الجريدة الرسمية، العدد(7).
51. اليمن.(2001). *تقرير التنمية البشرية 2001/2000*. صنعاء. وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

ثانيا: المصادر الأجنبية:

52.Agoston, S., Dima, A.(2012): Trends and strategies within the process of academic internationalization, București**,** Romania**, Management & Marketing journal** , Vol. 7, No. 1,
53. Batrick, Crookes & Smith, Killy (2015):"Embedding the Scholarship of Engagement at University", **Journal of Higher Education**, N. 3, V. 19
54.Kalsoom, Tahira, Zeema, Saira(2020):Impact of Globalization on Education at University Level, International (IJM) 11(8).
55.Dzvimbo, K.P & Moloi, K.M. (2013). Globalization and the internationalization of higher education in. South African Journal of Education, 33(3), 1-16.